

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٠

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

السيد بان كي - مون، على كل الجهود التي يبذلها في تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين.

قبل عام مضى، تحدثت من على هذا المنبر عن الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل بحق بلادي طيلة ٣٣ يوما من الحرب الوحشية والهمجية التي شنتها عليها. لكنني أملت في أن تسهم الأحداث المأساوية التي عشناها في لبنان، في التمهيد لتفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط المرتكزة على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢.

ومع الأسف، لا شيء يزدهر في منطقتنا أكثر من العنف وضجيج المعارك والأحقاد، وتظل كل الدعوات إلى تحريك مسيرة السلام في الشرق الأوسط، بلا استجابة. ولا شك أننا في ظل هذا المشهد المظلم، وما يجمع بين الترقب والتحفظ، ننتظر ما ستؤول إليه الدعوة إلى مؤتمر حول السلام في الشرق الأوسط، يعقد في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، لا بد لي أن أؤكد على جملة حقائق لا يمكن تجاهلها في أي تسوية لأنني مؤمن بأننا ما لم نتعلم

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

### خطاب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لحود (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أهنيكم لمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم التوفيق والنجاح. كما أعبر عن تقديري لسلفكم الشيخة هيا آل خليفة على الدور المميز الذي قامت به بوصفها المرأة العربية الأولى التي تتراأس هذه الهيئة. ويسرني أيضا أن أحيي معالي الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



واليوم، إذ أقف هنا، فإنني أؤكد مرة أخرى التزام لبنان بتنفيذ هذا القرار، وأتساءل لماذا ما زلنا في مرحلة وقف العمليات القتالية ولم تنتقل بعد إلى مرحلة وقف إطلاق النار، كما يدعو القرار إلى ذلك. فهذا الأمر يطرح علامات استفهام كبيرة لدى كثير من اللبنانيين، خصوصا وأن إسرائيل وحتى هذه اللحظة، ما زالت تنتهك أرضنا وبحرنا وأجواءنا. ولقد ناهز عدد الخروقات الإسرائيلية منذ بدء تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الخمسمائة. وأنا أدعو المجتمع الدولي إلى التنبيه لأي نية عدوانية إسرائيلية مبيتة تجاه لبنان، لأن ذلك من شأنه أن يعيد تفجير الأوضاع في المنطقة.

ولئن كان اللبنانيون يسترحعون بألم ومرارة وحزن الحرب المدمرة والعدوان على بلدهم، إلا أنهم فخورون بمقاومتهم الوطنية وبجيشهم الذي استطاع أن يحقق نصرا تاريخيا على واحدة من أعنى الترسانات العسكرية في العالم حيث انتهكت كل الشرائع الدولية والأخلاقية لتدمير دور بلدنا وإجهاض رسالة التعايش بين كل طوائفه الدينية.

وفيما يتعلق بتأمين التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فنحن في لبنان نعتقد أن ذلك لن يحدث إلا حينما تستعيد دولتنا مزارعها المحتلة في شبع وتلال كفر شوبا وبعض الأجزاء الشمالية من قرية الغجر، وحينما يتم إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وعندما يستعيد لبنان حقوقه المشروعة في موارده المائية، ويتسلم خرائط الألغام الأرضية ومواقع القنابل العنقودية.

وإذ نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، من حيث دراسة الوثائق والخرائط المتعلقة بمزارع شبع، فإننا نعرب عن ارتياحنا إزاء التقدم المحرز حتى الآن في التحقق من هويتها اللبنانية. إننا نتطلع إلى اتخاذ تدابير عملية

من أخطائنا السابقة فلن نكون قادرين على الاستفادة الكاملة من الفرص الراهنة.

أولا، إن أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط يجب أن تكون دائمة وعادلة وشاملة كيما يكتب لها النجاح. ثانيا، إن حلا قابلا للحياة لا بد أن يدعو إلى تطبيق كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. ثالثا، في مقدمة كل الحقوق العربية، يأتي حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) ورفض كل الدعوات لتوطينهم في البلدان التي تستضيفهم بصورة مؤقتة.

إن توطين الفلسطينيين، يخالف إرادة الشرعية الدولية المتمثلة في الجمعية العامة. علاوة على ذلك، وخاصة فيما يتعلق بلبنان، فإنه سيغير بشكل خطير ذلك التوازن الدقيق الذي يتميز به وجود لبنان كأمة تقوم على التنوع والتعايش بين عدد من طوائفه التي تعيش جنبا إلى جنب في وئام واحترام متبادل.

وفي هذا السياق، يرفض لبنان رفضا كاملا أي محاولة لإفراغ مبادرة السلام العربية للسلام التي أعلنت في بيروت في عام ٢٠٠٢ من مضمونها، عبر إسقاط حق العودة للفلسطينيين. ونحن نرى أن هذه المبادرة، تشتمل على حل واقعي وشامل للصراع في الشرق الأوسط، وأن تنفيذها يمكن أن يحقق الاستقرار والأمن لجميع الأطراف.

وقبل سنة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي وضع حدا للعدوان الإسرائيلي على لبنان. ولقد بادرننا إلى الالتزام بهذا القرار، وتعاونت قواتنا المسلحة تعاوننا وثيقا مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق المهمة التي أنيطت بها، وكما ورد في تقارير الأمين العام بخصوص تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن لبنان يرحب بكل المساعدة الأجنبية ويشيد بالبلدان التي وقفت إلى جانبه في أعقاب الحرب الإسرائيلية المدمرة في تموز/يوليه من العام الماضي. إلا أن لبنان يأمل في أن المساعدة الأجنبية للبنان ستقدم إلى كل الشعب اللبناني، بدون أي تمييز، من أجل منع أي انقسام محتمل فيما بين اللبنانيين. وينبغي أن تقدم المساعدة الأجنبية إلى لبنان كبادرة دعم لاستعادة سيادته ومن أجل وحدة الشعب اللبناني.

ولذا، نحث المجتمع الدولي، من خلال التزامه بميثاق الأمم المتحدة، أن يوقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وقد أظهرت الأحداث المتعاقبة في لبنان أن اللبنانيين قادرين على اتخاذ قراراتهم وخياراتهم، وعلى العيش جنبا إلى جنب، والتفاعل سلميا في الإطار الدستوري الذي أنشأته هيئاتهم المدنية وتحميه مؤسساتهم الأمنية، وأعني بذلك جيشهم الوطني.

وإذ نشير إلى الجيش الوطني، ينبغي أن نسلط الضوء على المواجهات البطولية التي خاضها الجيش، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مع منظمة إرهابية بالغة الخطورة، وهي منظمة مجهزة بأسلحة حديثة وتعتنق أهدافا هدامة، كانت تستهدف لبنان ودولا عديدة أخرى في المنطقة. والشمس الباهظ الذي دفعه جيشنا الوطني، من حيث الخسائر البشرية والإصابات، كان مقابل ترسيخ الأهداف الوطنية للبنان في مواجهة الإرهاب ومكافحته. لقد كان لبنان، وسيظل على الدوام، بلدا مؤيدا للسلام والعدالة وداعما للقيم الديمقراطية. ولكن، لكي يتمكن لبنان من التصدي للإرهاب ودحره، ينبغي تقديم مساعدة حقيقية لجيشه الوطني ليتمكن من تحقيق أهدافه الوطنية والأمنية.

وفي عالم يشهد سفك الدماء يوميا، فيما يعرف بـ "صراع الحضارات"، وفي عالم يعاني من الانقسام الحاد والعميق بين الشرق والغرب، أجد نفسي مخاطبا المجتمع

لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعادة هذه الأراضي وحقوق المياه إلى لبنان.

لقد أولت الأمم المتحدة على الدوام اهتماما خاصا بلبنان، ويتجلى هذا الاهتمام في كل قرارات الأمم المتحدة بشأن لبنان. إن اللبنانيين، إذ يكررون تأكيد التزامهم بتنفيذ تلك القرارات، يرغبون في رؤية تلك القرارات وقد نفذت بطريقة عادلة وعلى أساس حقيقي وثابت. وكما تعلمون الآن، فإن المحكمة الخاصة للبنان، التي تم إنشاؤها لمحكمة المتهمين باغتيال رئيس الوزراء السابق، السيد رفيق الحريري، مسألة أحاط بملابسات إنشائها جدل كثير.

وقد فعلنا ذلك إيمانا منا بأن العدالة الدولية ينبغي تعزيزها. ومنذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة النكراء باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، سعينا إلى معرفة الحقيقة الكاملة، وربما كنت أول من طلب إلى الأمين العام حينذاك، السيد كوفي عنان، تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة.

واعتقد أن أفضل السبل لكي يتغلب الجميع على هذه المسألة الخلافية الناتجة عن المحكمة الدولية هي عقد جلسات استماع محايدة وشفافة وعادلة تسعى إلى التعرف على الحقيقة الكاملة. حينذاك، سيطمئن اللبنانيون إلى عدالة المحكمة.

إن لبنان مقبل على إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية يقرر فيها اللبنانيون اختيارهم بطريقة حرة ومسؤولة. ولسوء الطالع، جرت محاولات من جانب أطراف دولية للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان بطريقة تتناقض مع القواعد الدولية. ومن شأن ذلك التدخل أن يوجب الأحقاد والتوتر على الساحة اللبنانية، الأمر الذي ربما تكون له انعكاسات سلبية، ليس على الانتخابات الرئاسية المقبلة فحسب، بل وعلى سلامة اللبنانيين أيضا.

وأود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية خلال هذه الدورة. وإني لعلّي ثقة من أننا تحت قيادتكم المقتدرة سنحقق توافقا بشأن المسائل الأساسية، بما يعود بالنفع على كل الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النائية في المحيط الهادئ، المنسية في أكثر الأحيان. وأثني كذلك على سلفكم، التي أدارت بنجاح أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الحادية والستين.

واسمحوا لي أن أهنئكم أيضاً، سيدي الأمين العام، على انتخابكم الأمين العام الثامن للمنظمة. إن إدارة أعمال الأمم المتحدة في عالم اليوم المتداخل والحافل بالحن والاضطرابات الشائكة تزداد صعوبة باطراد، وأود أن أعرب عن ثقة بلدي بقيادتكم الحكيمة وأن أثني على جهودكم الحالية لاتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة.

وطوال الاثنتين والستين عاما الماضية، فإننا نتجه إلى الجمعية العامة للتعبير عن مختلف القضايا والشواغل العزيرة على قلوبنا، لأنها تؤثر على الحياة اليومية لمواطنينا. والتعليم والصحة والبيئة من بين القضايا التي تنصدر أولويات بلدي، ولكن هذه القضايا لا تعني شيئاً إذا ما عجزنا، نحن أسرة الأمم، عن تجنب الكارثة الإيكولوجية الوشيكة.

إن شعبي ينتابه القلق - بل الخوف - حيال مسألة جوهر بقائنا. أترى سنظل حتى موجودين بعد ٥٠ سنة من اليوم؟ فإذا تسنى لنا أن نبقي، وجب علينا أن نضع حداً للمد المتصاعد من الدمار الذي يسببه الاحترار العالمي. إن مستقبلنا - أو ربما غياب مستقبلنا - يعتمد على الإجراءات الحاسمة التي تتخذها هذه الجمعية. ولا أجد مفخرة في أنني صغت عبارة "اللاجئ الإيكولوجي". وإنني آمل من الأعماق ألا يضطر أحد، وبالتأكيد أي أحد من جزر مارشال، إلى حمل ذلك الاسم.

الدولي من موقع رجل ذو تجربة. ومن هنا، أحث المجتمع الدولي ألا يدع لبنان يهوي، لأن سقوطه سيعني سقوط الاعتدال، وانتصاراً للذين يؤثرون استخدام القوة. ولبنان يلقى رسالة فريدة إلى العالم، وبلداً تتفاعل فيه الأديان والثقافات سلمياً، بحيث يمكننا العيش معا كما أشار قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني.

وبوصفي مواطناً من لبنان، البلد الصغير الذي تمكن من البقاء رغم كل العقبات، أهيب بكم ألا تتراجعوا أمام التحديات وأن تدعموا ما هو حق وعادل. إن نظرة أحيرة إلى الشرق الأوسط الذي يحترق، حيث تلتهم النيران الضعفاء والأقوياء على حد سواء، ينبغي أن تجعلكم تفكرون ملياً في الخيارات الماثلة قبل فوات الأوان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد كيسان نوتي، رئيس جمهورية جزر مارشال**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد كيسان نوتي، رئيس جمهورية جزر مارشال إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد كيسان نوتي، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس نوتي** (تكلم بالانكليزية): إنني أحمل تحيات "إياكوي" من شعب جمهورية جزر مارشال، الذي يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين نيابة عنه.

تبدو غير متناهية. إننا اليوم متكاملون ومترابطون بحيث أننا جميعاً نواجه تحديات متساوية، سواء كانت في الإرهاب أو انتشار الأسلحة النووية. وإنني أحيي هذه الجمعية على اعتمادها، في أيلول/سبتمبر الماضي، الاستراتيجية التاريخية، وهي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي ستمنع البلاء العالمي المتمثل في الإرهاب. وتبقى جزر مارشال ملتزمة بالكفاح ضد الإرهاب، ونواصل نحن اتخاذ الإجراء اللازم على المستوى الوطني، والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي، لضمان مجابهة تهديدات الإرهابيين بإجراء شامل وموحد.

وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، هناك حاجة إلى تنشيط جهودنا الجماعية للتغلب على الجمود الحاصل. والأسلحة النووية وتجربتها التي أجريت في جزرنا سابقاً، تشكل كابوساً لا يزال جاثماً على صدر شعبي. والأسلحة الغلاف الجوي ٦٧ التي جرى تفجيرها في جزيرة بيكيني أتول التي أتمسى إليها، من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٨، لا تزال تسبب آلاماً ومعاناة لشعبي حتى اليوم. وكان شعب مارشال في رعاية مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، بينما كان برنامج الولايات المتحدة للتجارب النووية جارياً. فأطلب مجدداً إلى الأمم المتحدة ووكالاتها ودولها الأعضاء التي لديها الخبرة، أن تساعدنا في استعادة بيئتنا الملوثة بالإشعاع، وأن تقدم المساعدة اللازمة لتلبية احتياجات شعبي من الرعاية الصحية المرتبطة بالتعرض للإشعاع، وتؤيد الالتماس الخاص بتغيير الظروف، الذي تقدمت به جزر مارشال إلى الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠.

وإنني أحيي عمل الجمعية في دورتها الحادية والستين، على اتخاذها القرار ١٠٩/٦١ الذي يطالب لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري بمتابعة عملها، بما فيه أنشطتها لزيادة المعرفة بشأن مستويات الإشعاع المؤين من جميع المصادر، وآثاره ومخاطره؛ كما يطالب برنامج الأمم

ومنذ انتخابي قبل أكثر من سبع سنوات، لا تزال توعية العالم بشأن التهديد الذي يواجهه شعبي، بسبب ارتفاع مستوى البحر والاحترار العالمي، إحدى أولويات حكومي. ففي معالجة مسألة تغير المناخ، هناك حاجة إلى الإجراءات والتقدم الحقيقي. وإنني إذ أقول هذا، أشعر بالاعتزاز بأن أعلن التحالف الجديد الذي أقامته حكومي في وقت سابق من هذه السنة، مع حكومة محافظة مارتن لوثر كينغ جونيور المحلية، في ولاية واشنطن، في الولايات المتحدة، بهدف مجابهة التهديد الناجم عن الاحترار العالمي.

والإيمان الراسخ لديّ بهذه المنظمة هو الذي جعلني أقف اليوم على هذا المنبر باسم شعبي. فعلى أكتافنا، بصفتنا قادة، تقع المسؤولية الموكولة إلينا، وهي ليست الإبقاء على السلام حياً وتجانساً مع الكرامة فحسب، ولكنها المحافظة على البيئة أيضاً لضمان جوهر بقاء أبنائنا لأجيال مقبلة.

وإنني أحيي الأمين العام على عقده جلسة رفيعة المستوى بشأن تغير المناخ هذا الأسبوع. وكلني أمل أيضاً أننا، بصفتنا قادة، سنخرج بالاتفاقات اللازمة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وفيما نحن ملتزمون بأداء دورنا، على الدول الصناعية الكبرى أن توفر القيادة القوية. وإننا نجدد تكراراً دعمنا للاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على هذا البروتوكول - وخاصة كبريات الدول المسببة للانبعاثات - أن تفعل ذلك بدون مزيد من الإبطاء. كما نطالب المجتمع الدولي بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير وتنفيذ استراتيجيات تكيف شاملة.

ويبقى لديّ الأمل بأن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن الدفع قُدماً بالاتفاقات اللازمة لتحقيق سلام دائم، وحلول أمنية ودبلوماسية لشبكة من المسائل

مواطن ضعفنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تعتبر مجالات ذات أولوية بارزة. بموجب خطة المحيط الهادئ و خارطة طريق كاليبوبو، اللتين اعتمدهما قادة منطقة المحيط الهادئ قبل نحو سنتين.

ومن دواعي سرور حكومي استضافتها ومشاركتها النشيطة في عدة اجتماعات إقليمية عُقدت لتلك الغاية. فمؤتمر جزر المحيط الهادئ الثامن للقادة، الذي كان لي شرف ترؤسه في واشنطن؛ ومؤتمر القمة السنوي السابع للرئيس الميكرونيزي، الذي عُقد في تشوك، في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في وقت سابق من هذا الشهر؛ والاجتماع السابع لمنظمة الأغذية والزراعة، لوزراء الزراعة في جنوب غرب منطقة المحيط الهادئ، الذي عُقد في أيار/مايو؛ ومؤتمر الميكرونيزيين لحماية الجزر، الذي عُقد في ماجورا في حزيران/يونيه الماضي - كلها أتاحت الفرصة أمام قادتنا، وشركائنا في التنمية وشركائنا غير الحكوميين ليلتقوا مع قادة آخرين من المنطقة لمعالجة المجموعة الواسعة من المسائل والتحديات التي لا تزال تعصف بمنطقة المحيط الهادئ.

وفي رأيي أن التنفيذ الناجح للالتزامات الإقليمية والتعهدات الدولية لا يمكن تحقيقه إلا بالدعم والالتزام من جانب البلدان الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والشركاء في التنمية ومجموعة من أصحاب المصلحة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن مساعدة المجتمع الدولي، الذي قام بدور حاسم في تمكيننا من مجابهة التحديات الناشئة الراهنة، لا تزال حاجة ملحة جدا. فليس هناك الكثير مما نستطيع عمله، بصفتنا دولا جزرية صغيرة نامية؛ ولذا، فإنني الآن، أكثر من أي وقت مضى، أواصل طلبي إلى المجتمع الدولي لكي يقوم باستثمارات ذات شأن، ويقدم مساعدة شاملة، بما في ذلك إعادة توجيه السياسات، التي نحن في أمس الحاجة إليها، لمعالجة المسائل المترابطة ذات الصلة بالأمن الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي.

المتحدة للبيئة. بمواصلة دعمه لعمل اللجنة ولتعميم استنتاجاتها، ومراجعة التمويل الحالي لها وتعزيزه. وإنني واثق أن شعبي سيستفيد من عمل اللجنة، مع ملاحظة أن السياسة السابقة وقرارات إعادة التوطين، المستندة إلى أفكار علمية مضللة؛ سببت لشعبي الكثير من المعاناة.

وبقاء شعبي ورفاهه يعتمدان أيضا على موارد المحيطات. وإننا متشجعون بالاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية الهادفة إلى حماية هذه الموارد النادرة. لكن صيد الأسماك غير الشرعي، وغير المبلغ عنه وغير المنظم لا يزال يهدد مصدرنا الأساسي للعيش. وفيما نحمي مواردنا المحيطية من الاستغلال، نواصل سعيينا إلى المساعدة من الدول الأعضاء مع الخبرة والقدرة على تنفيذ وتعزيز تدابير للحماية والإدارة، وتطوير مصائدنا المحلية. وإنني أكرر مجددا دعمي للحظر الاختياري على شبك الجرف القاعي بانتظار مؤشرات واضحة إلى آثاره السلبية على التنوع البيولوجي في المحيط.

وتحدي ميكرونيزيا - وهو التزام تقوده جمهورية بالاو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية جزر مارشال - يهدف إلى حماية ذلك التنوع البيولوجي ونظامنا الإيكولوجي الضعيف، عبر الحفاظ بفعالية على ٣٠ في المائة على الأقل من الموارد البحرية القريبة من الشاطئ، و ٢٠ في المائة من الموارد الحرجية على امتداد ميكرونيزيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتحدي ميكرونيزيا جزء من التزام أكبر ومتنام من جانب الدول الجزرية في جميع أنحاء العالم، لتولي الريادة الدولية في حماية النظم الإيكولوجية الأساسية. وإنني أطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي وضعت موضع التنفيذ، وأن يطور ويوفر الموارد لخطط مالية واقعية دعما لحماية مواردنا الطبيعية واستخدامها المستدام.

وضمن منطقة المحيط الهادئ، نواصل التعاون الوثيق لضمان اتخاذ إجراءات إقليمية فعالة في إطار مساعيها لمجابهة

وبصفتنا دولا أعضاء ندفع المستوجبات علينا، وننشر حفظة السلام، ونضطلع بمسؤولياتنا في المجتمع الدولي، فإننا جديرون بمكاتب تضيء الواقعية على الأمم المتحدة وتنفيذ مبادئها. وجزر مارشال تقدر العمل الجاري حاليا لإقامة وجود مشترك في بلدنا - من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي سيكون الوكالة الرائدة بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. لكننا نطلب إلى الجمعية العامة والأمانة العامة أن تكفلا إنشاء مكاتب في البلدان الجزرية المحددة الأخرى في منطقة المحيط الهادئ، تتناسب مع مثل الأمم المتحدة وسمعتها.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد لكم، سيدي الرئيس، أن جزر مارشال تبقى ملتزمة بتنفيذ تعهداتها التي أعلنتها طوال العقد الماضي، وتتوقع من شركائنا أن يفوا بالتزامهم أيضا. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة لدول جزرية نامية صغيرة، مثل جزر مارشال، إلا من خلال شراكة حقيقية في إطار المجتمع الدولي. وعندها فحسب، يمكننا إدراك الهدف المشترك بصورة عامة، والمتمثل في تحقيق السلم والرفاه العالميين.

ويتطلع وفد بلدي إلى دورة منتجة تحت قيادتكم المقتدرة، سيدي كومول تاتا، بارككم الله.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطُحَب السيد كيساي نوث، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الفلبين.

إن جمهورية جزر مارشال تأسست على مثل الحرية، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونحن نواصل مراعاة تلك القيم الديمقراطية وتأييدها، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والمثل النبيلة للأمم المتحدة، المتمثلة في الإدارة الرشيدة، والديمقراطية، وتعددية الأطراف واحترام الكرامة الإنسانية تقوم مقام النور الموجه لي، بصفتي المسؤول الرفيع عن شعبي.

لكن الأمم المتحدة، فيما تواصل العمل مع الدول لحل الخلافات سلميا، وللمساعدة في إقامة مجتمعات ديمقراطية، لا تزال تغض الطرف عن ٢٣ مليون نسمة من تايوان، وتكتم أصواتهم. وغياب تايوان عن الأمم المتحدة يشكل ثغرة في الشبكة العالمية للتعاون، ويتناقض مع مثل ومفهوم العدالة التي تنهض بها الأمم المتحدة وتحل بمبدأ العالمية.

وإننا نكرر دعمنا لإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، ولنهتج قائم على المعايير التي بمقتضاها يجب أن يكون أعضاء محتملون، مثل اليابان، مؤهلين جدا للعضوية، استنادا إلى عوامل مثل الحجم الاقتصادي، والسكان، والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساهمات المالية للأمم المتحدة ولجهودها في حفظ السلام.

وأثناء المناقشة العامة في الدورة الستين، لاحظنا في هذه القاعة التاريخية أن الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها لم يكن لها وجود دائم في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلن أن تحالفا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيفتح ما مجموعه ثمانية مكاتب جديدة في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وقد رحبنا بذلك الإنجاز التاريخي والتقدم الذي سجلته نحو الموامة في إطار الأمم المتحدة، وبالمساعدة والدعم الذي قد توفره لتطوير قدرة وطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الأسهام. كما لم يظن أحد أن بإمكاننا تحقيق التوازن في ميزانيتنا، وهو ما فعلناه في الشهر الماضي، أو تسديد ديوننا سلفاً، وزيادة نسبة العمالة، لكننا فعلنا ذلك.

وعلى أن نمي اقتصادنا ونحافظ على بيئتنا الطبيعية معاً، في وقت واحد. وإننا نظور جدول أعمال "فلبين الخضراء". إنه يؤكد أئمؤذجا اقتصاديا مستداما يجلب فرصا اقتصادية واهتماما ببيئتنا.

وفي الحدث رفيع المستوى بشأن تغير المناخ، الذي نظمه الأمين العام في وقت سابق هذا الأسبوع، ركّز أعضاء الأمم المتحدة على ما ينبغي أن تفعله اجتماعات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو في بالي في كانون الأول/ديسمبر المقبل. وقد أتاحت آلية التنمية النظيفة، في إطار بروتوكول كيوتو، للبلدان النامية، مثل الفلبين، أن تخفض طواعية انبعاثات غاز الدفيئة عبر مبادرات القطاع الخاص. لكن هناك حاجة إلى توسيع سوق الكربون وتوسيع مدى التعاون الدولي والدعم المالي بغية تعزيز استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.

إن دولا عديدة جدا، متقدمة النمو ونامية معاً، تعتقد بوجوب التضحية بالبيئة على مذبح النمو. نحن نعتقد خلاف ذلك. ونعتقد أن لدينا فرصة فريدة لتحقيق ذلك بشكل سليم من اليوم الأول: إدخال صناعات جديدة تكون نظيفة ومرجحة.

ومن هذه الصناعات صناعة الوقود الحيوي التي تساعد استقلالنا في مجال الطاقة وتوفر فرص عمل وتحافظ على دولتنا نظيفة لأجيال المستقبل. ونحن نواصل تطوير طاقتنا الحرارية الجوفية، التي هي واحدة من أكبر اثنين في العالم.

إننا نكرر التزامنا بالنظام التجاري العالمي، وعندما يخبّب هذا النظام أملنا، فإننا نلتزم بتعزيز رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) ورابطة أمم

اصطحبت السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة ماكاباغال - أرويو (تكلمت بالانكليزية):**

السيد الرئيس، أقدم إليكم تهنئي على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة. وتهنئي أيضا إلى الأمين العام، معالي بان كي - مون، الذي كان صديقا عزيزا للفلبين يوم كان وزير خارجية جمهورية كوريا. وإننا نؤيد تعهده بالتركيز على تدعيم الأركان الثلاثة للأمم المتحدة، وهي: التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

إن الأمم المتحدة إحدى ركائز التنمية. وهي تؤدي دورا كبيرا أساسيا من أجل الفلبين. وتخفيف حدة الفقر هو الجزء الأكثر أهمية في جدول عملنا وفي رؤيتنا للارتقاء بالفلبين إلى مستوى دولة حديثة في مدى عشرين سنة. ونريد أن نشارك بنشاط في الشؤون المحلية، والإقليمية والدولية، لأن ذلك هو المستقبل.

وإننا نؤمن بقوة النظام التجاري العالمي لتخفيف حدة الفقر وتحديث الدول عبر قوى السوق. ولا يعني ذلك اعتقادنا بأن بلدانا مثل الفلبين جاهزة للمنافسة اليوم رأسا لرأس في كل قطاع، ولكنه يعني أننا لا نتحمل أن نكون حائزين من العولة.

ومع تزايد ارتباط اقتصاد الفلبين بالعالم، فإنه وصل إلى مستوى جديد من النضج والاستقرار، وإلى بعض أقوى أسس الاقتصاد الكلي في ٢٠ سنة. وقبل ست سنوات، لم يظن أحد أن بإمكاننا كسب المزيد من العائدات، وخفض عمليات الاحتيال على الضريبة، وتقوية البيزو وتحريك سوق



ولنكن واضحين، حتى في الوقت الذي تعمل فيه الفلبين دون كلل لدفع هذه المحادثات قدما، فإننا لن نقف متفرجين دون أن نفعل شيئا. بالنسبة لنا، سنمضي بأقصى سرعة، ويستحسن أن نفعل ذلك من خلال الدوحة، ولكن بأقصى سرعة. إننا ندرك أنه لو تفتت النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى كتلتات تجارية سيؤدي ذلك إلى مجموعة أكثر تعقيدا من القواعد التجارية. ويمكن أن يتعارض هذا مع مصالح الدول النامية وأن يضر بها. ومن ناحية أخرى، في الوقت الذي نأمل فيه التوصل إلى استكمال ناجح لجولة الدوحة، علينا تعظيم الفرص الاقتصادية المتوفرة في إطار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. وسيكمل ذلك الجهود المبذولة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

في وقت يتخلله الشك، عندما تتعثر جولة الدوحة، اتخذت رابطة آسيان خطوة جريئة إلى الأمام بوضع مشروع ميثاقها. وهذه هي خطوتنا الأولى نحو إيجاد إحساس الجماعة. نحن نعمل من أجل سوق موحدة تتمتع بحرية الحركة للبضائع والأفكار والمهارات والمواهب.

يشارك في رابطة آسيان بنشاط أكبر اقتصاد في العالم، الولايات المتحدة، والاقتصاد الأسرع نموا في العالم، الصين. إن لدينا تحالفا قويا مع الولايات المتحدة، التي لا تزال أكبر شريك تجاري وأقوى حليف استراتيجي لنا. لقد وقفنا جنبا إلى جنب لأجيال متعاقبة. ونتوقع أن نواصل البناء على علاقتنا الناضجة هذه مع الولايات المتحدة.

وأقمنا أيضا علاقة قوية مع الصين. إن صعود الصين هو فرصة هامة للفلبين. وعلاقتنا الشاملة هي الآن أكثر ثقة وشمولا.

العلاقات لا تتمحور حول التجارة وحدها. فهي تتمحور أيضا حول البشر، وهذا يشمل الهجرة، التي هي واقع عالمي. إننا نشكر الأمين العام على دعم استضافة

جنوب شرقي آسيا (آسيان) وبالعلاقات الإقليمية من أجل دعم اقتصادنا.

النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال جولة الدوحة، يظل الخيار الأفضل لمعالجة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم عن طريق مجموعة متفق عليها من قواعد التجارة الدولية. لقد انطلق برنامج الدوحة الإنمائي بالتركيز على تكوين بعد إنمائي وإدماجه في جميع عناصر المفاوضات. ولجعل جولة الدوحة جولة إنمائية حقا، يجب أن يكون هناك مزيد من التماسك في السياسات بين المؤسسات الإنمائية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية، بحيث يتم تعميم التجارة في البرنامج الإنمائي ويمكن تركيز بناء القدرات على المنافسة التجارية.

وكجزء من بناء القدرات، ندعو الأمم المتحدة وشركاءنا من الدول المتقدمة النمو إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث تستطيع الدول النامية القوية في مجالات معينة أن تتشاطر خبرتها في تلك المجالات مع غيرها من الدول النامية المحتاجة إليها، وذلك بتمويل من الدول المتقدمة النمو أو المؤسسات المتعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد كانت الأمم المتحدة النمو المحرك الرئيسي للتجارة العالمية عندما كان ذلك يناسبها؛ والآن بعض البلدان تعرقل الأمور. وهذا ليس من الصواب، ولا هو في صالح اقتصاداتنا. ولكن ظهر بصيص أمل عندما أعلنت البلدان المتقدمة النمو أنها مستعدة لزيادة المرونة مقابل زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق.

على هامش أعمال الدورة الحالية للجمعية نأمل أن تستطيع البلدان المتنازعة مواصلة التشاور لإيجاد الصيغة اللائقة لخفض الإعانة والوصول إلى الأسواق من أجل كسر جمود جولة الدوحة.

أو الخارج. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تنشيط وإعادة تركيز عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ولهذا طلبت الفلبين مقعدا في مجلس حقوق الإنسان وفازت به.

لقد جذب الوضع الراهن في ميانمار انتباه المجتمع الدولي، ولسبب ومبرر قويين. لقد حان الوقت لتعود ميانمار إلى طريق الديمقراطية، ولتفرج عن داو اونغ سان سو كيي - الآن - ولإشراك جميع الأطراف، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في العمليات الديمقراطية والدستورية.

في الختام، عدد القضايا ذات النطاق العالمي الذي سنواجهه في القرن الحادي والعشرين يتطلب تعاوننا على نطاق عالمي. علينا أن نبنى جسورا للسلام والازدهار، والبداية سيكون من خلال بناء أمم متحدة أقوى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد العزيز (مصر).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الفلبين على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة غلوريا ماكاباغال - ارويو، رئيسة جمهورية الفلبين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

**خطاب السيد تويلايا سايليلي ماليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

اصطُحِب إلى المنصة السيد تويلايا سايليلي ماليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

الفلبين للمحفل العالمي بشأن الهجرة والتنمية في العام القادم، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه.

العمال الفلبينيون في الخارج تكرمهم الحكومة والشعب لتضحياتهم وتفانيهم من أجل العمل والأسرة والأمة. إننا نرحب بمساهماتهم، ولكننا نعمل من أجل بلوغ اليوم الذي لا يعد الفلبينيون فيه بحاجة إلى الذهاب إلى العمل في الخارج، اليوم الذي يكون فيه العمل في الخارج مجرد خيار وظيفي آخر. ونعتقد أن إصلاحاتنا الاقتصادية الطموحة ستحافظ لنا على أفضل وألمع مواطنينا في الفلبين، بالقرب من الأصدقاء والأسرة، فيساعدون على بناء مجتمعاتنا ويقدمون جيل القيادة المقبل.

الأمم المتحدة هي ركيزة الأمن وحقوق الإنسان. وهي تبقى الركيزة الأساسية التي يستند إليها حل الصراعات. إن بلدنا من بين أكبر المساهمين، إن لم يكن المساهم الأكبر، بأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدى الفلبين حفظة سلام، من العسكريين ورجال الشرطة معا، في أفغانستان وتيمور - ليشتي وجورجيا والسودان وكوت ديفوار وكوسوفو وليبيريا وهايتي. وسنواصل مشاركتنا لحماية المجتمعات المحلية حتى يتسنى لها التغلب على الصراعات وتستعيد السلام المطلوب لتحقيق التنمية.

انتقل إلى التكلم عن الوطن. لقد أعطيت شخصا دفعة لعملية السلام في مينداناو المسلمة والمسيحية لتصل إلى مستوى جديد من المشاركة، ولتركز على الحوار بين الأديان والتنمية الاقتصادية والأمن المتبادل. ولقد فعلنا ذلك بأكبر مشاركة دولية ممكنة، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة. السلام في مينداناو هو إلى حد كبير قضية حقوق الإنسان، مثلما أن قضية تخفيف حدة الفقر هي قضيتنا الرئيسية.

الفلبين هي البلد الأكثر ديمقراطية في منطقتنا. نحن لا نتسامح أبدا مع انتهاكات حقوق الإنسان في الداخل

بصورة كبيرة من خلال الأنشطة الناشئة عن فعل الإنسان، يشكل واحدا من أخطر التهديدات للبشرية ولا استمرار الحياة في عالمنا كما نعرفه اليوم.

وبطبيعة الحال، فشلنا فشلا ذريعا باعتبارنا خدام الكوكب وحماة مستقبله. ويشكل إلقاء اللوم عن الحالة الراهنة لبيئتنا على الآخرين في حد ذاته فشلا آخر للبشرية. ولا يخدم أي غرض. ولن نستعيد بيئتنا بإصدار الأحكام. وأولئك الذين يستغلون الفجوة التقليدية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والخلافات الإيديولوجية والسياسية، يفعلون ذلك على نحو ملائم لإخفاء رفضهم الإسهام في التوصل إلى حل لكارثة وشيكة.

تغير المناخ مشكلة مجتمعية تتطلب استجابة حاسمة من المجتمع العالمي. وهو تحد عالمي ينبغي أن يوحدنا. وفي الانقراض، ليس بوسعنا أن نفعل شيئا يُذكر. غير أننا إذا اتحدنا اتحادا حقيقيا باعتبارنا مجتمعا عالميا يمكن أن نحقق الكثير على الأقل لوقف، بل حتى عكس مسار، التهديد الذي يشكله تغير المناخ. ويتجلى المثال المناسب لما يمكن تحقيقه، عندما يتم الإعراب عن الالتزام السياسي بالتعاون، في تحالف منطقة المحيط الهادئ من أجل الاستدامة، الذي يشكل نهجا مبتكرا لمرفق البيئة العالمية بغية تسريع عملية حصول بلدان جزر المحيط الهادئ على موارد المرفق لتلبية بعض من احتياجات التكيف والتخفيف المرتبطة بتغير المناخ.

الأمم المتحدة تظل أملنا الأخير الأفضل لإيجاد الإرادة السياسية والالتزام السياسي من أجل عكس مسار تغير المناخ. وتدعو ساموا الدول الأعضاء في المنظمة التي بإمكانها الاضطلاع بدور ريادي على الصعيد العالمي أن تقود الجهود الرامية إلى إيجاد وتنفيذ حلول لأسباب تغير المناخ. وباعتبارنا الخدام الحاليين لبيئة عالمنا، فنحن مدينون لأبنائنا ولأجيالنا القادمة بفعل ما ينبغي فعله بصورة سريعة وحاسمة،

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تويلايا سايليلي ماليلغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد مليلغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية):** تود ساموا أن تهنيئ الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وندعم دعما تاما جدول الأعمال الذي سنسترد به في أعمالنا خلال فترة ولايته. وفي السياق ذاته، تود ساموا الإعراب عن أفضل تمنياتها للأمين العام الجديد بينما يقود منظمنا لخوض مغامرة جديدة واستشراف آفاق مجهولة خلال هذه الأوقات الصعبة.

لقد شددت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع على حقيقتين أساسيتين هما، أن مشكلة تغير المناخ قابلة للحل - والحل بين أيدينا بكل تأكيد - وأن الأمم المتحدة ما زالت مؤسسة لا غنى عنها في بحثنا عن أجوبة للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. ومن جميع الجوانب، حققت المناسبة الرفيعة المستوى نجاحا كبيرا، غير أن النجاح لا يقاس بعدد ما أدلى من بيانات، ولا بمستوى المشاركة فحسب، بل بالإرادة السياسية لترجمة التعهدات إلى نتائج ملموسة في الميدان لتمهيد السبيل لاتفاق فعال وشامل لفترة ما بعد كيوتو. لقد ولى وقت الخطب البلاغية. وينبغي لنا تحويل كلامنا الجميل إلى أفعال.

تغير المناخ، شأنه في ذلك شأن غيره من التحديات العالمية، يعبر الحدود دون دعوة. فهو لا يحترم السيادة الوطنية ولا يفرق بين البلدان - غنية كانت أو فقيرة - كبيرة أو صغيرة، مقتدرة أو ضعيفة. وعواقبه الوخيمة حقيقية وبادية في كل مكان للجميع، بمن في ذلك أولئك الذين يفضلون ألا يتراجعوا عن اقتناعهم. وتغير المناخ لن يزول بالتمني. وحتى الدول التي كانت تنكره حتى اليوم عليها بالتأكيد الآن أن تقبل بثقل القرائن العلمية وتسلم بأن تغير المناخ، المُيسّر

ومستبصرين، أي إلى رجال محنكين ونساء محنكات لا يترددون في اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمثل ذلك أكثر مما يمكن أن نطلبه في عالم يتسم بالتفاوت من حيث رصيد الموارد والحجم والمركز والقوة - تعلق فيه المصالح الوطنية على ما فيه خير العالم ولا تُنتقى فيه السياسات لأنها تمثل الأمر الصائب والمناسب الذي ينبغي فعله، وإنما بسبب مقبوليتها من العناصر المصوتة، وتكلفتها، والطرف الذي يدفع الفاتورة في آخر المطاف. غير أن الأوقات تتغير.

فالعالم عبارة عن عائلة عالمية وما من بلد يعيش في عزلة. والترابط هو القاعدة، وما من أحد محصن من آثار المشاكل العالمية التي تتحدى وجودنا ذاته. وكما اثبت التاريخ، ما من بلد لوحده، مهما بلغ من قوة وإرادة، يمكن أن يبقى بمنأى عن هذه الأمور ويكون قادرا على حل كل تلك المشاكل بمفرده. وبالتالي، تظل الأمم المتحدة أفضل وسيلة لتحقيق التعاون متعدد الأطراف في العديد من المجالات الهامة. وبوحدة الهدف والتفكير فيما بين أعضاء الأمم المتحدة، ستكون لدينا جميع الأسباب كي نتفاهل بإيجاد حلول للمشاكل التي تحدى العالم.

لهذا تدعم ساموا الجهود الرامية إلى تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة ومكوناتها لجعلها كفؤة وفعالة الكلفة لدى الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة فيها. ومما يكتسي أهمية محورية لإعادة التنظيم تنشيط الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية المعنية برسم السياسة وصنع القرار في الأمم المتحدة. كما ينبغي أن يشمل الإصلاح مجلس أمن يباشر عمله بنجاح، ويتعين زيادة عضويته بفتيتها لتجسيد حقائق الوقت الراهن، بما في ذلك الأعضاء الذين يتمتعون بالقدرة والاستعداد للإسهام في عمل المجلس ومصادقته. وعلاوة على ذلك، نشجع الجهود الجارية لتبسيط عمل مختلف

قبل أن يفوت الأوان. وبالتالي، لا بد من استكمال اتفاق معني بتغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، يكون فعالا وملزما وقابلا للتنفيذ، ومملوكا من الجميع، وتحترمه الدول الـ ١٩٢ الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي العمل العالمي الذي ينبغي القيام به لمعالجة تغير المناخ، بل في أي من التحديات الهائلة الأخرى التي تواجه العالم، نتطلع، بطبيعة الحال، إلى أن تشكل الدول في موقع الريادة المثال الذي يجب الاقتداء به. وفي دعائم الأمم المتحدة الهامة كافة - والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والسلم والأمن - على الدول التي تضطلع بأدوار ريادية كمسألة مبدأ حماية مصالح الدول الضعيفة. وينبغي لها إيلاء الأولوية والاهتمام الكامل لإيجاد حلول لمسائل تشكل مصدر قلق على الصعيد العالمي.

وبنفس الطريقة التي تحاسب فيها الدول التي تضطلع بأدوار ريادية عن القيام بالعمل المناسب لعالمنا، يجب على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بقسطها من الصفقة المتعلقة بالعمل الذي ينبغي إنجازه. ودون ذلك التعاون من جانب الدول الأعضاء، سيظل تحقيق الأهداف التي نعرف جميعا أنها ينبغي تحقيقها بعيد المنال. وإن الحلول الكفيلة بتحرير العالم من استبداد الحرب وعمقها، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي وقعنا في شراكها وشراك انتشار الأمراض الوبائية انتشارا حادا وبلا ضابط تم تحديدها جميعا. فقد أجريت بشأنها المناقشات والمفاوضات، وفي معظم الحالات، تم الاتفاق عليها على مدى عمر المنظمة.

وكما هو الشأن بالنسبة لتغير المناخ، ينبغي معالجة التحديات العالمية الطويلة الأمد التي ما زالت دون حل بصورة جماعية وإيجابية في إطار الأمم المتحدة. ومن المستصوب اتباع نهج متكامل، بالنظر إلى طابع المسائل التكاملية والتعاضدي. ويحتاج ذلك إلى قادة متبصرين

شركائها الإنمائيين - بما في ذلك أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا ومجموعة من الهيئات متعددة الأطراف، من قبيل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والكونمولث، على سبيل المثال لا الحصر.

وكما هو معروف جيدا، أثرنا بجماس، في المناقشة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة، مسألة استمرار اتسام الاقتصاد بالضعف في دولنا الجزرية الصغيرة والمنعزلة، مع ما يصاحب ذلك من مساوئ واقتتار للموارد الطبيعية والتعرض للكوارث الطبيعية المدمرة. ولن تزول أي من تلك الظروف والمخاطر بعدما رُفعت ساموا من قائمة مجموعة أقل البلدان نموا. وبالتالي، فإننا نطلب إلى شركائنا الإنمائيين أن يظلوا متفهمين لجهود ساموا الإنمائية ودعمهم لها في المستقبل.

ولن يكون بمقدور الشعوب المتخبطة في مختلف بؤر الاضطراب في العالم أن تشهد سلاما حقيقيا إلا إذا استُشِيرت وكان لها صوت في أي حل متفاوض عليه، بروح من النية الحسنة الحقيقية للتوصل إلى نتائج تهيئ ظروفًا مواتية للتعايش في وئام. وبالتالي، فإن ساموا ترحب بالمحاولة الأخيرة الرامية إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وإحياء الأمل في أن يتحقق في آخر المطاف حل دائم، يعيش بمقتضاه الفلسطينيون في دولة دائمة ومستقلة خاصة بهم، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية تنعم بالأمن والسلامة.

وتشكل موافقة السودان على العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خطوة أولى مشجعة صوب إيجاد حل للحالة الإنسانية في دارفور وهي تستحق الدعم الكامل. ونأمل أن تكون إيذانا بنهاية المعاناة الطويلة والرهيبه لأناس أبرياء وقعوا في خضم ذلك الصراع المأساوي.

وكالات الأمم المتحدة للقضاء على هدر الموارد والازدواجية غير الضرورية في الوقت والجهد.

وفي منطقة المحيط الهادئ، لم يتحقق بعد حضور الأمم المتحدة الموعد من أمد طويل في الدول الجزرية التي ليس للمنظمة فيها تمثيل. وذلك أمر مؤسف، بالنظر إلى الوقت الذي انقضى والأهمية التي يوليها قادة البلدان الجزرية لتعزيز صورة الأمم المتحدة بغية المساعدة على إقامة الشراكات وبناء القدرات للإسهام في استدامة الجهود الإنمائية للدول الجزرية.

وقد استضافت ساموا مؤخرا أكبر دورة على الإطلاق في تاريخ مناسبة الألعاب الرياضية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ التي تُنظَّم منذ ٤٣ سنة. ونجاح ساموا في تنظيم أكبر المناسبات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، على الرغم من ندرة مواردها، برهن على الأهمية التي توليها الدول الجزرية الصغيرة النامية للعمل بنجاح مع شركائها الإنمائيين. وفي ما يتعلق بالألعاب الرياضية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ على نحو خاص، كانت ساموا بحاجة إلى التدليل على أهمية الرياضة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشبابنا، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد الإقليمي الأوسع نطاقا لمنطقة المحيط الهادئ، لدى طلب المساعدة إلى شركائها الإنمائيين.

وقد كان بمقدور جمهورية الصين الشعبية الاستجابة لطلب توفير بنى تحتية حاسمة لتلبية متطلبات الألعاب الرياضية. وبالمثل، وفي قطاعات رئيسية أخرى من قبيل التعليم والصحة، قبل شركاء ساموا الإنمائيون الآخرون طلباتنا ووافقوا على العمل معنا من أجل تحسين تلك المجالات الحيوية.

ويشكل القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل هذا العام لرفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نموا تحسيدا واضحا لتقدير ساموا البالغ لإسهام

في ختام بياني، أود أن أشدد مرة أخرى على الدور الهام للدول التي تحتل مراكز قيادية رئيسية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، سواء في حفظ السلام أو البيئة أو التخفيف من شدة الفقر أو مكافحة الإرهاب أو غيرها من التحديات التي تهدد عالمنا. وعليها أن تضرب المثل الجيد الذي يجب الاقتداء به، وأن تتخذ القرارات وتعمل استناداً إلى الاقتناع الراسخ بأن ما تقوم به صائب معنوياً وأخلاقياً ويخدم في آخر المطاف مصلحة العالم. وعندما تستطيع الدول التي تضطلع بأدوار ومسؤوليات ريادية القيام بذلك، فإنها ستجد باقي أعضاء المنظمة على استعداد لدعمها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ميلغاوي تويلايا سايليلي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة الأونرابل الداتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحِب معالي الأونرابل الداتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب في الأمم المتحدة، بدولة داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

**السيد بدوي** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعثم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه لتولي رئاسة الدورة الثانية

المكاسب الأولى التي حققها العراق من خلال حكومته المنتخبة ديمقراطياً آخذة في التآكل جراء أعمال بعض العناصر المشاغبة المصرة على الخروج بعملية إعادة البلد إلى الحالة الطبيعية عن مسارها. وفي آخر المطاف، ينبغي للقيادة العراقية أن تشجع وتدير أي عملية للمصالحة الوطنية بغية كفالة استدامتها على الأمد الطويل. غير أن من الواضح أيضاً أن المجتمع الدولي، بعد أن أصبح بإمكانه الآن الاضطلاع بدور أكثر فعالية في العراق، فإن تفهمه وإسهاماته ستكون سي أهمية حاسمة لدى تقديم المساعدة في إطار الجهود الرامية إلى إحلال السلام في العراق.

سبق لي أن أعربت من على هذا المنبر في مناسبات سابقة عن دعم ساموا الثابت لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وأجدد التأكيد على ذلك الدعم، الذي يستند إلى إسهام بلدي في بعثات حفظ السلام في تيمور - ليشتي وليبريا والسودان وخرائطه فيها. وعلاوة على ذلك، ما زالت ساموا تشكل جزءاً لا يتجزأ من بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان تحت إشراف منتدى المحيط الهادئ.

الأعمال الإرهابية التي تُرتكب في جميع أنحاء العالم، مهما كانت ذرائعها أو مقاصدها، تستحق الشجب وهي غير مقبولة أخلاقياً. إن الإرهاب بمختلف أشكاله ومظاهره مسؤول عن ندوب لا تُمحى من الرعب والخوف استحوذت على الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة. وبالتالي، ينبغي التأكيد بالإرهاب بأشد لهجة ممكنة، بغية توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها هي أنه غير مقبول ولا يمكن تأييده وأن مقترفيه ينبغي ألا يتوقعوا أي تعاطف على أعمالهم.

وتؤيد ساموا بشدة قرارات الجمعية العامة المعنية بمكافحة الإرهاب. وقد وضعنا الإطار القانوني المناسب ونفذنا التدابير المطلوبة وفقاً للجهود الحكومية الدولية المتعلقة بالتصدي للإرهاب.

ما بعد عام ٢٠١٢. ويجب أن يسود مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن بتفاوت. كما يجب علينا أن ندرك أن أكثر البلدان فقرا في العالم لديها أدنى قدرة على التكيف، ولذا ينبغي أن تتحمل أدنى قدر من المسؤولية نحو تخفيف آثار تغير المناخ.

واتفاق فترة ما بعد عام ٢٠١٢ يحتاج إلى الارتكاز على هيكلية بروتوكول كيوتو وأسس أخرى. فمثلا، ينبغي أن تكون هناك أهداف متمثلة في خفض المطلق للانبعاثات في البلدان المتقدمة النمو، وآليات موسعة لتسهيل الإسهامات من البلدان النامية وتقديم إمدادات خاصة لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية النامية الصغيرة.

ونعلم أن لتغير المناخ عواقب، ليس على البيئة فحسب، وإنما على الاقتصاد العالمي أيضا. وذلك سبب هام إضافي لتطبيق مبدأ المسؤوليات المتفاوتة، بحيث يمكن للبلدان النامية الحفاظ على قدراتها من أجل التنمية المستدامة. وبالطبع، للبلدان النامية دور تقوم به في إدارة تغير المناخ، لكن يجب أن يكون متوافقا مع قدراتها على الأداء.

وفي هذا الصدد، علينا ألا ننسى أبدا مؤتمر قمة الأرض، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث كانت البداية. فالاهتمام بالبيئة وضمن التنمية المستدامة كانا محور ذلك المؤتمر العالمي. وكانت رسالة تلك القمة أنه ما من شيء أقل من تغيير موقفنا وسلوكنا سيحدث التغييرات اللازمة. وتبقى تلك المبادئ سارية كليا، وينبغي لها أن توجهنا، فيما نبدأ عملية المفاوضات بشأن اتفاق فترة ما بعد عام ٢٠١٢ المعني بتغير المناخ.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة الخلاف المتصاعد بين الإسلام عموما والغرب برتمته. فالسبب الرئيسي هو الفهم الخاطئ في الغرب بأن الإسلام يعزز التفرد ويشجع التطرف. فعلى أن نتخذ إجراء يولد تفاهما أكبر بين أتباع التقاليد الثقافية والحضارة المختلفة. وماليزيا تدعم دعما

والستين للجمعية العامة. وستعمل ماليزيا معه صوب تحقيق أهداف المنظمة، لا سيما في الجهود الرامية إلى إسناد مزيد من السلطات للجمعية العامة في إدارة شؤون الأمم المتحدة.

لقد تميز مسار تاريخ البشرية بعدد قليل من المنعطفات الحاسمة التي أتاحت لنا فيها الفرصة لاتخاذ القرار الصائب أو الخاطئ، مما أثر على مصائر الأجيال اللاحقة. ونحن الآن نعيش منعطفًا من ذلك القبيل. وهناك بعض المشاكل التي تؤثر في حياتنا جميعا وبدون استثناء. ويشكل تغير المناخ وازدياد الخلاف بين الثقافات والحضارات مشكلتين من ذلك القبيل. وتؤثر المشكلة الأولى الآن بصورة عالمية على سلامة كوكب الأرض، بينما تهدد الثانية بتفكيك نسيج العلاقات السلمية بين الشعوب والدول. واسمحوا لي بتناول تغير المناخ أولا.

إننا ندرك إدراكا تاما خطورة الوضع وإلحاحه. فالكوارث الطبيعية وغيرها من الظواهر الجوية القسوى تقع الآن، وغالبا في مناطق من العالم لم تشهد تلك الكوارث من قبل، وما هو أسوأ لما يأت بعد. حقا، إن تقرير عام ٢٠٠٧ للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد أوضح أن مدى التحدي وإلحاحه أكبر مما كنا نعتقد أو نخشى.

وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، تستضيف إندونيسيا في بالي المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلينا أن نتوافق على إطلاق عملية المفاوضات بشأن اتفاق يُعنى بفترة ما بعد عام ٢٠١٢. والمبادرات الوطنية والإقليمية الجارية لمعالجة تغير المناخ يجب ألا تنافس المفاوضات الجارية في إطار الأمم المتحدة، بل ينبغي أن تكامل معها. وماليزيا ستدعم إندونيسيا دعما كاملا لضمان أن يحقق مؤتمر بالي النجاح الذي يستحقه.

وإننا نحتاج إلى بلوغ توافق آراء بشأن مسائل أساسية معينة، حتى قبل أن تبدأ المفاوضات بشأن اتفاق معني بفترة

أزمة أحدث: إنه الاستخدام المتكرر للقوة من جانب الأقوياء ضد الضعفاء لتأمين مكاسب استراتيجية أو إقليمية. وعواقب حروب السيطرة والهيمنة تلك تتواصل اليوم على غرار المشاكل المتفاقمة في أفغانستان، ولبنان، ومرتفعات الجولان والعراق.

وفيما يتعلق بالعراق، لا يمكننا أن ننكر أن العديد من المشاكل التي تواجه شعب العراق الآن ناجمة عن الاحتلال الأجنبي لذلك البلد العظيم. وينبغي منح العراقيين فرصة كاملة لتقرير مستقبلهم. ولذلك، يحتاج العراق إلى حكومة وحدة وطنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المصالحة الوطنية.

وإنني أشدد كثيرا على الوحدة الوطنية، لأن تجربتنا في ماليزيا أثبتت أن أفضل سبيل لتحقيق الوحدة الوطنية هو اقتسام السلطة، في إطار حكومة تمثل فيها المجموعات العرقية من مختلف المعتقدات الدينية. وقد نجحت حكومتنا في جلب السلام والازدهار إلى البلد طوال السنوات الخمسين الماضية بعد استقلال ماليزيا. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية واضحة تجاه مساعدة شعب العراق على تحقيق السلام والاستقرار، بحيث يمكن الحفاظ على وحدة العراق كدولة، بدون المساس بسلامته الإقليمية.

وعلى نفس المنوال، لا بد لي أن أقول أيضا إن مشكلة فلسطين، التي لا تزال تتفاعل طوال ٦٠ عاما بدون إيجاد حل لها، تنصدر قائمة المظالم التي يرفعها العالم الإسلامي ضد الغرب. ونحن جميعا ندرك أن هناك مبادرات جديدة للجمع بين إسرائيل وفلسطين، ودول أخرى، في محادثات سلام رفيعة المستوى في المستقبل القريب للغاية. ومع أنني أرى أن أية تسوية نهائية لقضية فلسطين يجب أن تتم في إطار الأمم المتحدة بالضرورة، دعونا نؤيد محادثات السلام هذه، ونأمل بأن توفر الزخم لتلاقح حقيقي بين الأفكار.

كاملا مختلف الجهود المبذولة في ذلك الصدد على الصعيد العالمي. وإنما واثقون من أن ذلك الحوار سيرسّخ حقيقة كون الإسلام ديننا يكرّس العالمية وليس التفرد، والتسامح وليس التعصب.

وماليزيا مقتنعة، بنفس القدر، بأنه من الخطأ إلقاء اللوم على الدين بوصفه سبب التزايدات القائمة بين الدول. فجميع الأديان الحقيقية تدعو إلى السلام والوئام بين الشعوب، فضلا عن قبول الآخر. وتلك هي الحالة حتما مع الإسلام، الذي يحض المؤمنين به على التسامح، والغفران، والسلام، والأخوة والتعايش. والقرآن، الذي يشكل أساسا للدين الإسلامي، واضح جدا في الإقرار بوجود أديان غير الإسلام.

وذلك الدين ليس السبب الجذري لاضطرابات العالم، كما أكد تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وهو يرى أن أساس المسألة سياسي وليس ديني، مع أنه كثيرا ما يستغل الدين بحث لإثارة المشاعر وإذكاء الشكوك وبث المزاعم المثيرة للقلق، بأن العالم يواجه حرب أديان جديدة. وينبغي لنا دعم مختلف المبادرات على المستويين الوطني والإقليمي للترويج لرسالة تقرير عام ٢٠٠٦ وتوصياته.

ومع ذلك، ترى ماليزيا أن تلك المبادرات الوطنية والإقليمية يجب أن تتوج في النهاية بحوار عالمي حقيقي، يقوم على العملية الحكومية الدولية المتعددة الأطراف. وهذه العملية وحدها هي القادرة على إيجاد التزامات ملزمة. حقا، إن نجاح هذا الحوار أصبح الآن شرطا هاما لضمان الأهداف الأوسع للسلام العالمي والأمن والازدهار.

وهناك نزعة إلى إلقاء اللوم على التاريخ، لكن ليس في التاريخ ما يشير إلى الدين بوصفه سببا للخلاف الحالي بين الثقافات والحضارات. فالدين ليس توضيحا لوجود صراعات بين البلدان الغربية والبلدان الإسلامية. والحوار يكمن في



التعاليم التقدمية للإسلام بوصفها الأساس للحكم الرشيد بغية تحقيق الفوائد لجميع قطاعات المجتمع المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان بدون تمييز. ونسمي هذا النهج الإسلام الحضاري.

لقد أبرزت تحديين رئيسيين نواجههما الآن في زماننا. ومع ذلك، فإنني ما زلت أشعر بالتفاؤل بأن الإخوة الإنسانية العالمية والتعايش يمكن تحقيقهما إذا تم التوصل إلى تسوية المسائل السياسية والاستراتيجية الحيوية، بالترادف مع سد فجوة حالات سوء التفاهم بين الثقافات والحضارات. وذلك المسعى يقتضي حكمتنا الجماعية وشجاعتنا للاعتراف بالمشكلة. ورفاه كوكب الأرض وجميع الأشخاص الذين يسكنوه أمر يقع في نطاق سيطرتنا. ولا بد أن تتوفر لدينا الإرادة لتخفيف تجاوزاتنا وللاهتمام باحتياجات الأجيال المقبلة، باستخدام العلم والتكنولوجيا بوصفهما أداتين لدينا. وآن الأوان الآن لوقت الاستثمار في مستقبلنا الجماعي.

وسأكون مقصرا - نظرا لأن ماليزيا عضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - إن تجاهلت الحالة في ميانمار. وقد بذلت الرابطة كل الجهود الممكنة لتشجيع ميانمار على المضي نحو المصالحة والديمقراطية. وفشل ميانمار في القيام بذلك جلب عليها الحالة الراهنة. وأود أن أعرب عن رفض بلدي، إلى جانب رفض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لاستخدام حكومة ميانمار للقوة المفرطة بهدف إخماد الاحتجاجات المدنية المبررة. وتؤيد ماليزيا جهود الأمم المتحدة في إيفاد وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري إلى ميانمار. ونناشد حكومة ميانمار تقديم تعاونها الكامل له بغية تمكينه من الاضطلاع بمهمته بالنيابة عن المجتمع الدولي. كما أود أن أطلب بالإفراج عن أونغ سان سيو كيمي وبالمشاركة المباشرة بين قادة ميانمار ومختلف الجماعات - وخاصة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

وبشكل خاص، ينبغي أن نحث القيادات الإسرائيلية والفلسطينية على التصرف بشجاعة لكي تلي احتياجات وتطلعات شعبيها، اللذين عانى كلاهما بما فيه الكفاية. وبالطبع، لا يمكن بلوغ سلام حقيقي إلا إذا تم، أثناء المفاوضات، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب، وحمايتها. لقد جرى تقسيم فلسطين في السابق. وينبغي ألا يحدث ذلك ثانية أبدا.

ويجب أن يقوم كل منا بدور الوسيط الأمين لمساعدة الأطراف عبر عملية تفاوضية صعبة على الطريق نحو سلام حقيقي. وعلى كلا جانبي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الالتزام بالوصول إلى حلول من خلال حلول توفيقية. فيجب اغتنام هذه الفرصة، وعبء الإنجاز يقع على عاتقنا جميعا.

وأؤمن بأن أهم مسألة وحيدة تقف في طريق إحلال السلام والأخوة بين البلدان الإسلامية والغربية هي مشكلة فلسطين التي لم يتم التوصل إلى تسوية لها. وإنني متأكد بقدر مماثل من أنه حالما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة فلسطين، سيحدث انسجام أكبر بين البلدان الغربية والإسلامية، وهي الوريثة لأعظم دينين وحضارتين في العالم.

إن المسلمين، من جانبهم، يتحملون مسؤولية عن أن يقدموا للعالم الوجه الحقيقي للإسلام. ولا بد من توضيح أن الإسلام دين يشتمز من الصراعات، وبصورة أكبر الصراعات بين المسلمين. وحينما تنشأ المنازعات، فإن الإسلام يأمر بالعتف والإصلاح من خلال المشاورة، التي يمكن ترجمتها بالانخراط في حوار ومفاوضات سلمية. وفضلا عن ذلك، فإن تعاليم الإسلام تولي أهمية كبيرة جدا للسلام والتنمية. ومن المؤكد أن الإسلام لا يشكل عائقا أمام التقدم والازدهار. وفي بلدي، ماليزيا، وبالرغم من أن المسلمين يشكلون أغلبية كبيرة من السكان، فإن الحكومة استخدمت

تحديات العولمة وتغير المناخ والإرهاب والهجرة والتنمية المستدامة. ولدي ملء الثقة بأن الجمعية العامة، في ظل رئاسته المستترة، ستوصل إلى حلول إيجابية وملموسة وابتكارية لتلك التحديات العالمية.

إن تاريخنا الحديث علمنا أن الانفرادية الإمبريالية المتباهية بالانتصار تمثل سببا مستمرا، ولكنها حل غير معتاد، للمشاكل التي تواجه العالم اليوم. وإنما في هذه اللحظة، وبينما تتحضر المغامرة الانفرادية، لا بد للأمم المتحدة العصرية والمتعددة الأطراف أن تحقق النجاح وتسد الفراغ وترقى إلى المبادئ السامية والثابتة لميثاق المنظمة. وينبغي لتلك الأمم المتحدة العصرية والمتعددة الأطراف، في ظل رئاسة السيد كريم، ألا تضحي بالمبادئ من أجل نزعة عملية وضيقة، ولكن عليها بدلا من ذلك أن تسود فيها عدالة لا تشاهد العالم من خلال أعين القياصرة الإمبرياليين أو الدبلوماسيين المستهترين أو الوكالات اللامبالية - التي لا تمثل المعاناة بالنسبة لها سوى حادث تلفزيوني يمسح بسهولة بالضغط على زر جهاز للتحكم من بعد - ولكن من خلال أعين الأغلبية الساحقة لمواطني العالم، الذي يكافحون يوميا من أجل البقاء، والذين يتفادون الطلقات في ساحاتهم الخلفية والذين يتلمسون المعيشة الشحيحة من التربة الجافة والمستنفدة والذين تمت عولتهم إلى حافة الفناء. وليس من باب المثالية أو السذاجة التشديد على أن الدول المشاركة والعادلة والمهتمة يمكنها بالعمل معا أن تحل المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل والتي يتتلي بها كوكبنا غير المتصف بالكمال. ومشاكلنا هي من صنع البشر بقدر كبير؛ وكذلك أيضا الحلول.

إن تركيز الأمم المتحدة مؤخرا على مسألة تغير المناخ والاحترار العالمي يشكل تطورا هاما. واستجابة لدعاء البشرية لم يأت هذا الزخم متأخرا جدا لعكس الضرر الذي لحق فعلا بكوكبنا. وفي نهاية المطاف، نحن مشرفون مؤقتون

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل الداتو سيرى عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

**خطاب الأونرابل رالف إي غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب إلى المنصة الأونرابل رالف إي غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية، في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة الأونرابل رالف إي غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غونسالفيس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

(تكلم بالانكليزية): بشعور عميق يتصف بالترقب، أرحب بتولي السيد كريم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. والسيد كريم، بقبوله للرئاسة، حدد ببلاغة وعلى نحو مثير للاهتمام علة وجود أمم متحدة عصرية وفعالة ومشاركة، وهي بالتحديد، تركيز على التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة

أرغمت البلدان المتقدمة النمو على توفير موارد مالية إضافية لمساعدة البلدان النامية المعرضة بصورة خاصة للآثار السلبية للاحترار العالمي. وينبغي للصندوق أن يكون مصدرا لتقديم المساعدة في حالات الكوارث وللدعم التكنولوجي والهيكلي اللازم للتكيف مع تغير المناخ.

إن الدول المتقدمة النمو الأعضاء في الأمم المتحدة لم يعد في مقدورها النظر إلى الكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد والعنيفة بوصفها حوادث فردية، يمكن التغلب عليها بحلول من منظور ضيق أو رهنها بتعدد المتبرعين المرهقين. يجب عليهم أن يلتزموا بتعهداتهم القانونية والأخلاقية، لمساعدة العالم النامي في التصدي للتحديات التي خلقتها مداخن المصانع والشوارع المزدهمة بسيارات الملوثين.

إن السعي وراء الاكتفاء الذاتي للطاقة واستهلاك الطاقة الصديق للبيئة قد أديا إلى الهرولة نحو إنتاج الميثانول في بعض البلدان. غير أن ذلك يتطلب تفكيراً ملياً وتطبيقاً معقولاً. فعلى سبيل المثال، يؤدي استعمال الذرة لإنتاج الميثانول إلى زيادة أسعار الحبوب واللحوم والدجاج والحليب في جميع أنحاء العالم. إن الفقراء سيعانون إن لم يتم اعتماد نهج متوازن بتعقل. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في هذا الشأن.

إن رئيس الجمعية، بصفته مواطناً فخورياً من جمهورية مقدونيا، يعرف حق المعرفة أهوال الحروب الناتجة عن الصراعات العرقية. إنني أتتهل إلى الله أن تضفي خبرته الشخصية بعض الإلحاح على ما يبدو أنه إهمال قاس من قبل الأمم المتحدة، من ناحية عملية، لحملة المذابح الجماعية التي تجري في دارفور. وفي حين أن التطورات الأخيرة - بما فيها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي يخول إنشاء عملية مختلطة في دارفور من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والقيام مؤخراً بتعيين رودولفو أدادا، ممثلاً خاصاً مشتركاً بين الاتحاد

على الأرض، ومن واجبنا المقدس أن نحافظ عليها للأجيال المقبلة. وهذه قضية هامة، وعلينا ألا نخجل أو نرتاب في مواجهة هذه القضية الهامة.

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأنه، قبل ١٥ عاماً، اعترفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بأن الاحترار العالمي سيحدث تأثيراً خاصاً على الدول الصغيرة والبلدان التي لديها مناطق ساحلية منبسطة والبلدان ذات المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية. وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين، على سبيل المثال، فإن الأغلبية الساحقة للإنشاءات المتعلقة بالبنية التحتية التي أنجزناها بشق الأنفس، بحكم الضرورة الجغرافية، تعلو سطح البحر. بمجرد بوصات وهي قريبة بشكل خطير من خط الساحل. وبدون أي خطأ منا، يمكن للظواهر المادية أن تزول من جراء الارتفاع العنيد لمستوى سطح البحر.

إن صناعة الموز الحيوية في منطقة البحر الكاريبي، التي عصفت بها بالفعل العولمة الجائرة، دمرت مراراً وتكراراً في الأعوام الأخيرة من جراء الأعاصير الشديدة بشكل متزايد، التي وضعت قطاعاً اقتصادياً كان مسيطراً حتى الآن على جهاز الإنعاش. وعلى أي حال، فإن الضرر البيئي الذي يؤثر في إنتاج الموز الجيد النوعية للاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة يتجاهله الذين تولد مطالبهم الاستهلاكية المزيد من الضرر البيئي.

إن الحلول لمشكلة تغير المناخ متعددة الجوانب، غير أن العنصر الذي لا مفر منه هو أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ باعتماد صندوق التكيف مع تغيرات المناخ للبلدان التي تواجه تحديات بيئية كبيرة في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ. فمن شأن هذا الصندوق أن يقوّي الالتزامات الهزيلة باتفاقية تغير المناخ، التي

الاستهلاك الجماهيري القائم على التحيز الواضح. إن ثقافتنا الكاربيبية المحلية وحضارتنا الكاربيبية تتعرضان للتحدي والتقويض من قبل نظام أخلاقي استهلاكي سطحي وراءه الشركات المتعددة الجنسيات التي مصلحتها الوحيدة تقتضي خلق شعوب نمطية من المستهلكين في جميع أنحاء العالم. والطفرة في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات مع كل فوائدها الواضحة، هي وصيفة مطواعة لتلك الغزوة الثقافية. فالثقافة المتجانسة والمبتذلة والاستهلاكية لامبراطورية الشركات المتعددة الجنسيات تصدر إلى جميع أنحاء العالم وتبث مباشرة إلى حواسيبنا وتلفزيوناتنا وجراندنا وشاشات السينما لدينا. ومع أنه لا سياق لها، لكنها غنية المقصد. فرسالتها، باختصار، بسيطة: ثقافتنا وحضارتنا أفضل من ثقافتكم وحضارتكم. إنها رسالة حدها الأدنى أن العديد من شعوبنا قد قبلتها لسوء الحظ. بمعدل أكبر مما تستطيع نظمنا الصحية التكيف معه. إن العولمة الاستعمارية والإمبريالية والمتهورة والمهيمنة جلبت الخراب. ولا بد من مقاومة مظاهرها الحالية الضارة بقوة.

إن قبول مجموعة أساسية من القيم العالمية لا يعني التسليم للإمبراطورية الاستهلاكية. إن سعي البعض لفرض هيمنة عالمية على كل شيء لن يتمكن أبدا من محو أو إخضاع مشروعية خصوصية الحضارات، بما فيها حضارتنا الكاربيبية. وفي هذا الإطار، تحظى الدعوة إلى تحالف الحضارات بتأييدنا. فمن المرجح أن تكون أكثر ارتقاء وبقاء من السعي وراء سيطرة حضارة على أخرى.

إن تدهور الأفضليات التجارية على المستوى المتعدد الأطراف قد جلب معه تحديات جديدة للبلدان الصغيرة وذات الاقتصادات الهشة في منطقة البحر الكاريبي، مما يتطلب من الحكومات إجراء تعديلات هيكلية ووضع ترتيبات مالية كي لا تقلس اقتصاداتنا. وفي الوقت نفسه، فإن المساهمات الإنمائية التي وعدت بها جولة الدوحة بلداننا - والتي هي مثل

الأفريقي والأمم المتحدة لشؤون دارفور، والجنرال مارتين لوثر أغاوي قائدا للقوة - لمي تطورات مشجعة نوعا ما. لكن دعونا لا نخدع أنفسنا: فالقوة على الأرض ما زالت غير كافية، وولايتها غامضة وظهورها الناشئ تأخر سنوات. لقد غرضنا الطرف فترة طويلة جدا. ونحن في الأمم المتحدة جعلنا العالم يتساءل عن القيمة الحقيقية لحياة سوداني أو رواندي مقارنة بحياة إسرائيلي أو صيني أو أمريكي أو أوروبي. إن الذي يجري في دارفور هو مذابح جماعية. دعونا نسمي الأشياء بأسمائها. وعلى الأمم المتحدة أن تبقى ملتزمة بتخفيف معاناة رجال ونساء وأطفال دارفور.

ومن هذا المنطلق، تقف حكومة وشعب سنت فنسنت وجزر غرينادين بدون تحفظ مع شعب ميانمار في كفاحه الحالي من أجل الديمقراطية والعيش بدون استبداد.

إن مأساة الحرب والكفاح ضد الإرهاب العالمي وانعدام الأمن والفقر والنضال من أجل الحصول على تعويضات للمنحدرين من الأرقاء الأفارقة في العالم الجديد والآثار الخفية لتغير المناخ يجب أن تستمر في الحفاظ على الاهتمام الجماعي للجمعية العامة. لكن هناك شرورا أخرى يمكن تجنبها إلى حد كبير يعاني منها العالم وتتطلب التركيز عليها أيضا. فمنطقة البحر الكاريبي تواجه أسوأ الأوبئة من الأمراض غير المعدية في الأمريكتين. وفي عام ٢٠٠٤، كانت الأسباب الستة الرئيسية للوفاة في منطقة البحر الكاريبي هي أمراض القلب والسرطان والسكري والجلطة والإصابات وأمراض ارتفاع ضغط الدم - التي أودى كل واحد منها بأرواح في المنطقة أكثر مما أودى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ورغم أن هذه الأزمة الصحية التي تلوح في الأفق هي من صنع أيدينا إلى حد كبير، فإنها تتسم بمكونات عالمية واضحة. فالعولمة تنشر ثقافة زاحفة من الهيمنة والتجانس مع

المتحدة يجب أن تؤدي دورها في تخفيض التوترات عبر مضيق تايوان. وإن التصرفات العدوانية يجب كبحها في سياق تلتزم فيه تايوان بالسلام وبحوار سياسي شامل.

سأختتم بمثل ما بدأ به الرئيس، بالحث على اتخاذ إجراءات سريعة فعالة متعددة الأطراف لمواجهة تحديات عالمنا المعاصر. وكما قال الشاعر الكوي والبطل الوطني خوسيه مارتى ذات مرة، "إنه لخطيئة ألا تنجز ما أنت قادر على إنجازه". وبذلك المقياس، تكون خطايا الأمم المتحدة، بالعمل أو بالتقاعس عن العمل، متعددة وظاهرة، رغم نجاحاتها. وإن التكفير الجماعي عن ذنوبنا، المتعدد الأطراف والقائم على المبدأ، يجب أن يقاس أكثر بأعمالنا اعتباراً من هذا اليوم فصاعداً. وهكذا، يجب علينا الآن أن نتصرف سوية بشأن كل تحدٍ من تحديات العالم القديمة. ويتعين على كل أمة وكل شخص الاضطلاع بدور. وإن العجرفة المولودة عن شعور بشهوة النصر والساعية إلى استبعاد هذا العدد الكبير من الناس الذين ينظرون شزراً إلى جدول أعمال إمبريالي يجب أن تتوقف. وإن الشاعر المارتينيكي العظيم أيمي سيزار يتناول هذه المسألة في قصيدته الشهيرة "عودة إلى موطني الأصلي":

"لا عرق لديه احتكار على الجمال  
ولا على الذكاء ولا على القوة ...

ثمة مجال للجميع في تجمع الغالين ...

نحن نعرف الآن أن الشمس تدور حول  
كوكبنا الأرضي

تضيء بنورها قطعة الأرض التي اخترناها  
بإرادتنا وحدنا ...

[وأن] كل نجمة تهوي من السماء إلى  
الأرض إنما تهوي بأمرنا اللاهثي".

المنّ الإنجليزي، ونحتاجها بصورة عاجلة لمعاشنا - لم تتحقق بعد بسبب المفاوضات المتعثرة لتلك الجولة. وسمحوا لي أن أذكر بأن الهدفين الأول والأخير من الأهداف الإنمائية للألفية يتكلمان على التوالي عن القضاء على الفقر وعن الشراكة العالمية من أجل التنمية. لكن تحقيق ذانك الهدفين بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والهشة سوف يتعرض للخطر إذا لم تستجب القواعد والأحكام التجارية بصورة كافية للاحتياجات الخاصة للبلدان مثل بلدنا.

إن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية أمر حيوي للتعويض عن الخسارة المحتملة التي تسببها العولمة وتحرير الأسواق. ولهذا السبب يجب أن تكون المعونة من أجل التجارة وتعبئة الموارد على جدول أعمال المنظمات المتعددة الأطراف وذلك لاستعمالها أداة للنمو الاقتصادي وبناء قدرات البلدان النامية. إن الدعوة الأخيرة التي أطلقها رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون بشأن العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي مبادرة تحظى بتأييد حكومي، وربما تكون بمثابة دفعة ضرورية لوضعنا على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف وهو ٢٠١٥.

إن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تناشد مرة أخرى الأمم المتحدة السماح لتايوان بالانضمام المشروع إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. فما زالت تايوان، البلد الديمقراطي التقدمي بسكانه الـ ٢٣ مليون نسمة، تعبيرا سياسيا مشروعا ونشطا عن الحضارة الصينية العظيمة. فلا يوجد مبرر كاف للاستمرار في استثناء مشاركة تايوان في العديد من التبادلات العالمية في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. ونحث الأمين العام بان كي مون على قبول طلب عضوية تايوان وأن يتعامل معه وفقا للميثاق. إن تايوان تتمتع بجميع المواصفات والمؤهلات اللازمة للعضوية في الأمم المتحدة. فلتمنح لها العضوية. يضاف إلى ذلك أن الأمم

اللتين أدارت بهما أعمال الدورة الحادية والستين. وسمحوا لي أن أعتنم الفرصة كذلك لأتعهد بدعم وفدي للأمين العام الجديد، معالي السيد بان كي - مون، في جهوده وفي نهجه لرسم مسار تطلعي للمنظمة تستجيب من خلاله لاحتياجات وتطلعات القرن الحادي والعشرين.

السلام والأمن الدوليان يمثلان حجر أساس منظمنا. ولقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ عام ١٩٤٥ صوب تأمين السلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. غير أن الكثير ما زال يتعين إنجازُه لجعل العالم خالياً من الصراع. وإننا نشعر بقلق شديد حول ما يحدث في الشرق الأوسط. والصراعات الدائرة في بعض الأجزاء من أفريقيا ما زالت مصدر قلق شديد لنا. ومسلسل العنف والموت ما زال يعصف بالشرق الأوسط. وبغية إعطاء السلام فرصة النجاح والسماح له بأن ترسخ جذوره في تلك المناطق وأن يُظهر آثاره الإيجابية في الحياة اليومية للمواطنين، فإننا نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لاستكشاف كل الطرق المؤدية إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن لمصلحة مواطني تلك البلدان.

إن هشاشة الحالة في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة قضية فلسطين، تتطلب الأخذ بنهج شمولي يشمل من بين ما يشمل الروابط المجسدة في المسائل الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة. وأود أن أكرر مرة أخرى دعمنا التام لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل.

وفيما يتعلق بدارفور نرحب بعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور التي من المتوقع أن تتسلم مهام عمليات حفظ السلام وبناء السلام هناك. وإننا نرجو من كل أطراف الصراع المعنية أن تبرهن على التزامها وتصميمها الحقيقي بالانخراط التام في السعي إلى السلام الدائم.

وفي الصومال، ورغم الجهود الجادة لاحتواء العنف أثناء الأشهر الستة الماضية، ما زالت الحالة شديدة التقلب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والمعلومات وشؤون الغرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل رالف إي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والمعلومات وشؤون الغرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

**خطاب الأونرابل نفينشانندرا رمغلام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب الأونرابل نفينشانندرا رمغولم، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الأونرابل نفينشانندرا رمغولم، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد رمغولم (موريشيوس)** (تكلم بالانكليزية):

سمحوا لي بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي بأن أتقدم بتهاننا المخلصة للسيد سرجان كريم بمناسبة انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أن أطمئنه على كامل دعمنا له وتعاوننا معه في المهام الصعبة التي تنتظرنا. إن انتخابه اعترافاً بخصاله الشخصية وخبرته الثرة في ميدان السياسة الدولية وفي الدبلوماسية. وسمحوا لي أيضاً أن أعرب من خلاله عن تقديرنا المخلص وشكرنا للرئيسة السابقة، سمو الشيخة هيا بن راشد آل - خليفة، على الفعالية والكفاءة

إننا نرحب بحرارة بالحوار الرفيع المستوى المعني بالفهم والتعاون من أجل السلام فيما بين الديانات وفيما بين الثقافات، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في مقر الأمم المتحدة للترويج للتسامح والفهم والاحترام الشامل بشأن مسائل الحرية والدين. وسنكون بالتأكيد طرفاً في ذلك الحوار.

علاوة على ذلك نؤكد تصميمنا على دعم كل المبادرات الرامية إلى النهوض بثقافة من السلام والتسامح. ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ أن الجمعية العامة اعتمدت مؤخراً القرار ٢٧١/٦١ بشأن الاحتفال باليوم الدولي للاعنف في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام تقديراً لرسول السلام واللاعنف العظيم مهاتما غاندي.

موريشيوس مدافع قوي عن كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية - إلى درجة أن الآباء المؤسسين لدستورنا كفّلوا أن تحتل حقوق الإنسان الصدارة في الدستور. ومنذ استقلالنا في عام ١٩٦٨ سعينا بلا انقطاع لوضع مواطنينا في قلب كل أشكال حقوق الإنسان، وكفلنا أن يتمتعوا بكل الحقوق السياسية والمدنية بصرف النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو لون بشرتهم أو معتقداتهم. واعتمدنا عدة لوائح تشريعية وما زلنا نواصل تحسين تشريعاتنا وإطارنا المؤسسي لزيادة حماية ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأسست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشعبة التمييز على أساس الجنس، ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، ومركز حقوق الإنسان لكفالة وتشجيع الامتثال للحقوق والحريات الأساسية للأفراد والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

موريشيوس طرف في كل المعاهدات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. ولم تتوقف عن تقديم دعمنا الذي لا يني للأمم المتحدة في سعيها إلى النهوض

وفي ذلك السياق أود أن أضيف صوتي إلى النداء الصادر عن رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السيد كوناري، والموجه إلى الأمين العام للنظر في إمكانية نشر قوة للأمم المتحدة لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الصومال.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

العالم يواجه اليوم تهديدات الإرهاب المتزايدة - سواء الإرهاب النابع من البلد نفسه أو القادم عبر الحدود، أو الإرهاب ذي الطبيعة الإقليمية أو الدولية. تلك الآفة يجب مواجهتها بكل الوسائل الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي. كما نؤمن بأن الآليات الأكثر فعالية وكفاءة ينبغي أن تقام للقبض على ممالي المنظمات الإرهابية.

الأمم المتحدة تظل الأساس الوطيد الذي نستند إليه في كفاحنا ضد الإرهاب. وموريشيوس قدمت وستواصل تقديم دعمها التام للمبادرات والقرارات العديدة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. ويسعدنا أن نلاحظ أن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي قد دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه من هذا العام.

عالم القرن الحادي والعشرين عالم قوامه الترابط العالمي حيث بدأت الحدود الوطنية بين الناس والبلدان تتهاوى بأسرع مما كنا نتصوره. ولقد جلب هذا معه تعاملاً وتفاهلاً بين الناس من مختلف أنحاء العالم. وأصبحنا اليوم نعيش في عالم متشابك بمصاعب فيما بين الأديان وفيما بين الثقافات.

وموريشيوس، كما تعلم الجمعية، مجتمع متعدد الطوائف ومتعدد الثقافات. إن وحدة التنوع هي الأساس الصلب الذي بنينا عليه إطار عمل التعايش السلمي بين الناس من مختلف المعتقدات والثقافات. وإن التنوع الثقافي وفهم المعتقدات والديانات الأخرى واحترامها أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الموريشيوسي.

على هذا اتفاقا تاما. إن تغير المناخ يلحق الضرر بنا جميعا. بل إنه إن لم يعالج معالجة مباشرة، فإنه سيرك عواقب لا رجعة فيها وآثارا مدمرة على بقاء الإنسان على قيد الحياة، بل وحتى على إمكانية الحياة على كوكب الأرض. إن لدينا جميعا مصلحة في معالجة تغير المناخ والاحترار العالمي.

ونثني على المبادرة الحميدة للأمين العام بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونظل على ثقنا بأن الرسالة القوية التي انبثقت عن الحدث الرفيع المستوى ستعطي قوة الدفع الضرورية وتولد الإرادة السياسية وستكون بمثابة العامل الحفاز لاجتماع بالي المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام. إلا أننا في هجنا لإيجاد حل عالمي لتغير المناخ، يجب علينا أن نتأكد من أن الذين يتحملون أقل المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة ويلحق بهم، مع ذلك أقصى الضرر، لا يدفعون الثمن بنفس المقدار الذي يدفعه الذين أدت أعمالهم إلى زيادة حدة الاحترار العالمي منذ زمن بعيد يعود إلى القرن الثامن عشر. وموريشيوس، بدورها، تظل ملتزمة بمبدأ المسؤولية الجماعية ولكن بدرجات مختلفة.

إن الارتفاع في مستوى البحر يمثل خطرا يهدد معظم الدول الجزرية النامية المنخفضة. وتلك الدول لا تمتلك إلا قدرة محدودة لتحمل الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية. وإن تنميتها المستدامة تصبح أكثر مشقة وصعوبة في ضوء جوانب الضعف المتأصلة فيها. فقدره البلدان على درء المخاطر وعلى التكيف تتباين اعتمادا على مستوى تنميتها الاقتصادية. وإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه في خيارات التكيف المتوفرة أمامها قيودا أساسية مرتبطة بقلة البيانات والافتقار إلى القدرة التقنية وضعف القدرة المؤسسية ومحدودية الموارد المالية.

وفي ذلك الصدد ننادي بالتنفيذ التام والفعال للالتزامات والبرامج والأهداف المعتمدة في برنامج عمل

بمقوق الإنسان وحمايتها. وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان فإننا نقدم كامل دعمنا لجعله أكثر فعالية وكفاءة وأوثق صلة بالواقع في أعين العالم. وسعينا الحثيث إلى فرض الاحترام العالمي لحقوق الإنسان يتطلب تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة إلى العدالة بسرعة. وإن الإفلات من العقاب يشجع على ارتكاب الانتهاكات.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن إعجابنا بالرهبان البوذيين من ميانمار وبشجاعة السيدة أونغ سان سو كاي، التي فاز حزبا في انتخابات ديمقراطية ونزيهة في عام ١٩٩٠، ولكنه أطيح به على يد انقلاب عسكري. لقد قضت ١١ سنة من السنوات الـ ١٧ الأخيرة تحت الإقامة الجبرية. وما يجري الآن هو أن الاحتجاجات الحيوية المشروعة المنطلقة من إرادة الناس تتعرض لقمع وحشي تراق فيه الدماء، في نفس هذه اللحظة التي نتكلم فيها هنا في الأمم المتحدة. ومن واجبنا أن نضمن أن أبناء شعب ميانمار يعرفون أن أمم العالم الحرة تقف إلى جانبهم. غير أننا لا يجوز لنا أن نكتفي بالوقوف إلى جانبهم. لقد آن أوان فرض جزاءات مشددة ضد الطغمة العسكرية التي برهنت المرة تلو الأخرى أنها لا تعرف أبدا الحس السليم ولا تأبه بالإنسانية المشتركة.

إنني لفخور بأن أقول إنني اتخذت قرارا في عام ١٩٩٧، عندما توليت منصب رئيس الوزراء أول مرة، بوقف شراء الرز من ميانمار. وإنني أحبي قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الجزاءات. يجب علينا جميعا أن نفعل نفس الشيء. إن الطغمة العسكرية يجب أن توجه إليها رسالة واضحة: إن العالم الحر لن يتحمل إطلاق الرصاص على الناس وقتلهم مجرد أنهم يطالبون بالحرية والعدالة.

ولئن كانت الجمعية قد جعلت من تغير المناخ محور المناقشة العامة، فإن الأمين العام بان كي - مون اعتبر تغير المناخ المسألة التي تحدد معالم عصرنا. ولا يمكننا إلا أن نتفق



التي تواجهها موريشيوس تتجاوز كثيرا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبغية تحسين آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الجوهري أن يفهم المانحون وشركاء التنمية بما قطعوه على أنفسهم من تعهدات والتزامات في مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، المعقود في عام ٢٠٠٢. وفي ذلك الصدد، نجدون الأمل أن يوفر مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٨ الاستجابة المنتظرة كثيرا من الأطراف المعنية ليتسنى معالجة الالتزامات الدولية بشأن التمويل والتنمية معالجة كافية.

وفي غمار سعينا إلى إيجاد سبل ووسائل التخفيف من الفقر ثم في النهاية القضاء عليه في منطقتنا دون الإقليمية، ستستضيف موريشيوس، بالاشتراك مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مؤتمرا دوليا للتخفيف من الفقر والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وبينما لا ينكر أحد أن العولمة جلبت معها نموا اقتصاديا في العالم، بما في ذلك للبلدان النامية، يصح القول أيضا إن بلدانا كثيرة، لا سيما البلدان الأشد ضعفا، لا تجني للأسف فوائد العولمة. وهذا ينطبق بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، التي تظل تواجه مصاعب هائلة في طريق تكامل الاقتصاد المعولم.

إننا ندعو إلى الأخذ بإستراتيجية عالمية جديدة تخلق بيئة اقتصادية تمكينية للتنمية. وهذه تتطلب تماسكا أكبر بين نظم التبادل التجاري والنقد والتمويل الدولية. لذا نؤكد من جديد التزامنا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يركز على أن يكون للعولمة وجه إنساني وأن يجري تقاسم منافعها على نطاق أوسع.

بربادوس وإستراتيجية موريشيوس لزيادة تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين تأسيس صندوق خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تطوير وتطبيق تدابير التكيف بنفس الطريقة التي أُسس بها الصندوق الخاص للبلدان الأقل نموا تحت مظلة مرفق البيئة العالمي، والتمكين أيضا من استحداث نظم إقليمية للمراقبة البيئية بغية رصد التغيرات المناخية المرتبطة بالاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر رسدا أفضل.

ولئن كان صحيحا أن السرعة الحالية لتغير المناخ لو استمرت دونما كابح فإن صورة سطح الأرض ستتغير تغيرا دراميا في المائة سنة التالية، بكل ما يجلبه ذلك من آثار مدمرة على الأجيال المقبلة، فإن من الصحيح بالمثل أن التخلف والفقر والجوع وأمراضا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل في العالم النامي تمثل تحديات اليوم التي تتطلب اهتماما من العالم آنيا وغير مجزأ، حسبما هو منصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تقرير عام ٢٠٠٧ عن منتصف المدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشدد على أن "الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق من دون اتخاذ إجراءات إضافية متسقة ومواصلتها حتى عام ٢٠١٥". (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧، ص ٤). وأفريقيا، لسوء الحظ، ورغم الجهود الحثيثة الشاقة، ما زالت متخلفة عن الركب في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

أما موريشيوس، فإنها تواكب الجدول الزمني المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك خصصنا، منذ تسلم حكومتي مقاليد السلطة في عام ٢٠٠٥، موارد ضخمة في ميزانيتنا الوطنية لتمكين الفقراء والارتقاء الاجتماعي للفئات المستضعفة. إن تحديات التنمية

الإرادة لإدارة اختلافاتنا عن طريق الحوار والتفاهم. وإننا نريد أن نسترعى الانتباه إلى مشاكل العولمة وأن نشارك في إطلاق اقتصادات بلداننا وتعزيزها.

ونقدر الدور الهائل الذي تؤديه الأمم المتحدة على المسرح الدولي ونرحب به، وهو دور يلزم تعزيزه كثيرا. وقد اتسع نطاق الدبلوماسية اتساعا كبيرا في الأعوام الأخيرة. وتملك الأمم المتحدة، من خلال تأثيرها في العلاقات الدولية، الوسيلة لتعزيز التعاون من منطلق منع نشوب الصراعات والكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية، بل ومن واجبها ذلك. ولكن الأمم المتحدة ما زالت بحاجة إلى بعض التحسن في هياكلها وأدائها الوظيفي، ونرجو أن يتم هذا الإصلاح في وقت قريب.

(تكلم بالانكليزية)

وما زلنا نتابع باهتمام شديد ونشارك بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية، ولا سيما في مسألة إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة واستعراض الولايات وإصلاح الإدارة.

وإصلاح المحدي للأمم المتحدة لا بد في رأينا وأن يمر أولا من خلال إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعربنا عن عزمنا على دعم الإصلاح لمبكر لمجلس الأمن بغية جعله أعرض تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية. وقد قيل ما فيه الكفاية في هذا الموضوع ولا ينبغي أن يبقى مجرد كلمات ونوايا. وترحب حكومتي بقرار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن الذي قرر في جملة أمور أن يبدأ في إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولدينا اقتناع بأن المفاوضات الحكومية الدولية ينبغي أن تهتم بالنتائج.

بعد مضي أكثر من ست سنوات على إعلان الالتزامات بشأن الفيروس/الإيدز المعنون "أزمة عالمية - عمل عالمي"، ما زال الوباء يشكل أزمة عالمية تتطلب أعمالا عالمية. إن الوطأة السلبية للفيروس/الإيدز على الموارد البشرية على الفئة العمرية ٢٥-٤٥ عاما، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أزمة طاحنة بالتأكيد. وإن المعدل الباعث على الجزع الذي يعصف فيه وباء الفيروس/الإيدز بأرواح الأبرياء في مجتمعاتنا تترتب عليه عواقب بعيدة الأثر على تنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية. إنه يقوض جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن معدل انتشار الفيروس/الإيدز في موريشيوس لا يتجاوز نسبة ٠,٢ الطفيفة، وما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة منها هي حالات منتشرة بين الفئات المعرضة للإصابة، مثل نزلاء السجون ومتعاطي المخدرات بالحقن بالإبر. وإن سياساتنا مصممة لاحتواء سرعة انتشار الإصابة، خاصة بمكافحة الانتقال عن طريق إعادة استعمال الإبر الذي لا مبرر له. وقد خصصنا أموالا لتطوير برنامج لمقايسة الإبر المستعملة ونظمنا حملة للتوعية الجماهيرية ونشر المعلومات والاتصالات بشأن الفيروس/الإيدز.

وأود هنا أن أسجل رسميا تقديرنا للرئيس كلينتون على إدراجه موريشيوس ضمن البلدان التي يمكن أن تستفيد من مبادرة صندوق كلينتون لمكافحة الفيروس/الإيدز.

(تكلم بالفرنسية)

في مثل هذا الوقت من كل عام يلتقي رؤساء الدول والحكومات في هذه الجمعية لأننا نؤمن بفضائل الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وكلنا جميعا هنا نشعر بالقلق الشديد تجاه التوترات المتعددة المنتشرة في العالم. وإنني واثق بأننا جميعا نتمنى أن نتمكن من تقديم مساهمة كاملة في البحث عن حلول عملية صالحة طويلة الأمد. إننا جميعا نستلهم نفس

وبالمثل، فيما يتعلق بمسألة سيادتنا على ترومبلين، نلاحظ التقدم الذي تم تسجيله في اللجنة المشتركة الموريشانية - الفرنسية مؤخرا. والمملكة المتحدة وفرنسا، وهما عضوان دائمان من أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هما أيضا شريكان رئيسيان وهامان لموريشيوس في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية. ونقدر تماما دعمهما المتواصل في تنمية بلدنا. ولا نكف عن السعي للتوصل إلى اتفاق ودي بشأن هذه المسائل، ولكننا لا نستطيع التنازل، ولن نتنازل، عن سلامتنا الإقليمية وعن سيادتنا على تلك الجزر.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا إيمان بلدي الكامل بالأمم المتحدة. فهي لا تزال المنظمة الوحيدة التي تمنحنا الأمل في السلام والأمن من أجل عالم أفضل للأجيال المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب الأونرابل نافينشاندرامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة.

**خطاب للأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا.

اصطُحِب الأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

ولا تزال موريشيوس ملتزمة بالموقف الأفريقي الموحد الذي يطالب بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ونواصل دعمنا للآمال المشروعة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحصول على مقعد دائم. وتؤكد موريشيوس مجددا أن تخصيص مقعد دائم للهند في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد تأخر كثيرا. والهند بوصفها أكبر الديمقراطيات ودولة علمانية، نموذج حي للتعايش السلمي بين الأديان الكبرى والثقافات والعقائد. ويمكن أن تكون الهند مصدر إلهام فضلا عن حقل تجارب لنتائج الحوار الرفيع المستوى الذي توشك الأمم المتحدة أن تعقده بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وفي عام ١٩٦٥ في المؤتمر الدستوري لمنح الاستقلال لموريشيوس، كان أرخبيل شاغوس، في جملة جزر أخرى كثيرة، يشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم موريشيوس وكان ينبغي أن يبقى كذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (١٩٦٠) و ٢٠٦٦ (١٩٦٥). ويذكر القرار ١٥١٤ (١٩٦٠)، في جملة أمور، ما يلي:

”كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.“ (الفقرة ٦)

ويشكل بتر أرخبيل شاغوس من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لدى استقلالنا تمزيقا لأوصال إقليمنا في تجاهل تام لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (١٩٦٠) و ٢٠٦٦ (١٩٦٥). وهي علاوة على ذلك أيضا انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ذاته. ولذلك فإننا، مرة أخرى، نجدد طلبنا إلى المملكة المتحدة بالدخول في حوار ثنائي معنا بأسرع ما يمكن بغية تمكيننا من ممارسة سيادتنا على أرخبيل شاغوس.

ولم يعد زمن "التفرج دون عمل شيء" خيارا مطروحا بالنسبة لأي منا.

وأود في البداية أن أقرر بلا غموض أن تعددية الأطراف ينبغي أن تكون الوسيلة المفضلة لإقرار السلام الدولي والأمن وتحقيق التنمية البشرية. وقد يفضل البعض أن تنحسر تعددية الأطراف ويدار العالم من قبل حفنة قليلة من القوى المهيمنة. وينبغي تذكير من يميلون إلى هذا الرأي بغرض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد مجددا في ديباجته، ضمن أمور أخرى، إيمان الإنسانية: "بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". فلا غرو إذن أن من صاغوا ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدوا بالإصرار على: "... [استخدام] الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها".

ولعل ميثاق الأمم المتحدة أكثر أهمية اليوم مما كان عند وضعه. فالتحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية وتقتضي العمل الجماعي قد تضاعفت بدرجة لا تقدر. وفي الوقت ذاته، تقدمت الإنسانية إلى حد أن من الممكن اليوم تحقيق مقاصد الميثاق بمقياس يتجاوز ما كان يمكن تحقيقه عند كتابته. ومن دواعي الأسف أن تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة فيما يبدو تعوقه ندرة غير مسبوقه في الإرادة السياسية والإصرار.

غير أن النظام الدولي العادل الذي يلي احتياجات جميع البلدان والشعوب ليس بعيدا متناولنا. وفي هذا السياق، هناك دور تقوم به جميع الدول، صغيرها وكبيرها، ويدخل فيه العزم الثابت على تعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل تصحيح الاختلالات المنهجية التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فالاختلالات المنهجية في التجارة الدولية والمال

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية):  
أود أولا يا سيدي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما أهنئ صاحب السعادة السيد بان كي - مون في أول دورة للجمعية العامة يشهدها منذ تقلده منصب الأمين العام.

أشعر بالتضائل مرة أخرى وأنا أحاطب هذه الهيئة الموقرة، وأقف أمامكم في ضالة وفي جرأة. أشعر بالضالة لعظم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع للدول، وأشعر بالجرأة للثقة التي أولاني إياها شعب أنتيغوا وبربودا بأن أعبر عن مصالحه في نظام دولي متزايد التنافس. أشعر بالتضائل لجسامة التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، وأشعر بالجرأة لعلمي أنه بدون الإقدام على عمل متمسم بالشجاعة وجودة التوقيت، سوف تظل حياة أعداد لا حصر لها نهباً للبؤس، بينما تهدر أعداد أخرى لا حصر لها بلا ضرورة.

وبوصفي رئيسا لوزراء دولة جزرية صغيرة، يتناوبني الشعور بالضالة والجرأة لمشهد الثقة التي حصلنا عليها من مجموعة الـ ٧٧، بعد انتخابنا لرئاستها في عام ٢٠٠٨. وهي ليست بالمسؤولية التي نتهاون في أدائها، وأطمئناكم إلى أننا نعتزم النهوض بمهمة لنكون أهلا لمهمة الرئاسة، منفذين مسؤولياتنا بالروح المهنية والمهارة التي يحق للمجموعة أن تنتظرهما منا. وبصفتنا نترأس مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠٨، وكشأن من سبقنا من الرؤساء، نتعهد باحترام مبادئ وأهداف المجموعة، وبالحفاظ على مصلحتنا الجماعية كبلدان نامية، وبصون مواقفنا الموحدة، محققين بذلك تقدما هاما في خطة التنمية.

إن شعوري بالضالة والشجاعة يكفي لأن أقتبس من ألبرت أينشتاين، الذي قال ذات يوم:

"العالم مكان خطير، وليس ذلك بسبب من يرتكبون الشرور، ولكن بسبب من يتفرجون ولا يفعلون شيئا".

والتنمية الدولية من خلال الدبلوماسية النشطة المتعددة الأطراف، ونعزم أن نفعل ذلك.

ولا يمكن إيجاد حل للفقر والتفاوت الاقتصادي على صعيد العالم إلا من خلال النمو الاقتصادي المستدام. ومن الركائز المحورية لاستمرار النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر فقرا إقامة نظام للتبادل التجاري يكون موافقا للتنمية ومتسما بتكافؤ في الفرص، يلتزم فيه الكبير والصغير بالقواعد، على أن يتوخى من القواعد إنشاء نظام أكثر عدلا والسماح بتوزيع أقصى قدر من المزايا التي تدرها التجارة الدولية على نطاق واسع فيما بين البلدان.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية أن تتقيد فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بممارسات التبادل التجاري التريهة، التي تزيل الحواجز الهادفة المصممة لحرمان البلدان الصغيرة والضعيفة التي تبحث لنفسها عن فرص اقتصادية من خلال خيارات مثل التجارة عن طريق الإنترنت من الوصول إلى الأسواق.

ولا تقل عن ذلك ضرورة أن تتقيد الدول الأعضاء، كبيرة وصغيرة، بقواعد التجارة الدولية. فالبقاء الاقتصادي لشعبنا يتوقف على ذلك، وعليه يعتمد قطاعا السياحة والخدمات المالية لدينا. وسيتعين على الدول الغنية في نهاية المطاف أن تدفع ثمنا عاليا مقابل الأعمال التي تزيد إفقار المجتمعات التي لا ينقصها الفقر.

وفي السياق المحلي، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة أنتيغوا وبربودا في الحد من التفاوت في الدخل. وقد كفلت حكومتي إدراج إجراءات إيجابية للتخفيف من الأزمة الاقتصادية على الفقراء في جميع آليات إدرار الدخل. وعقدت حكومتي العزم على كفالة تقاسم منافع النمو الاقتصادي بين السكان جميعا، بالتركيز على إيجاد الوظائف وتوفير الخدمات الاجتماعية المجانية والقليلة التكلفة في مجالي الصحة والتعليم، ضمن مجالات أخرى.

وإدارة الدولية تبقي الملايين رهينة للفقر وملايين غيرهم في حالة انعدام أمن دائمة نظرا لبقائهم دون تمثيل كاف.

لا جدال إذن في أن ثمة دورا تقوم به جميع الدول. وينبغي لذلك ألا ندهش لأن أنتيغوا وبربودا ترى أن الدول الصغيرة يمكنها بل ينبغي أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في ذلك بأن تكون صوتا للعقل، صوتا غير مكبل بالمواقف المترتبة التي تملئها القوة. فغياب ما يطلق عليه القوة العظمى يتيح للدول الصغيرة أن تكون واقعية وعملية في طرح الحلول لبعض الأسئلة الدولية الأكثر إلحاحا.

ولم يعد مقبولا أن نستمر في الكلام بينما الأوضاع الإنسانية ماضية في التدهور. فالحالة في دارفور تستلزم اتخاذ إجراء فوري وسريع. ولا يمكننا الاستمرار في الكلام بينما تضطر النساء والأطفال للعيش في مخيمات للاجئين. ولا يمكننا أن نستمر في الكلام بينما عشرات الألوف من الأشخاص يستمرون في الموت.

يجب علينا أن نتصرف الآن. ولا بد من القيام بعمل سريع لتعزيز عملية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، التي ستدعم القوات الأفريقية الموجودة بالفعل هناك. فلكل مواطن الحق في الحياة والحق في العيش بسلام. ونهيب بجميع الأطراف أن تضع حدا لمبيعات الأسلحة للفصائل المتحاربة. ويجب أن نكفل حدوث ذلك.

ومع تسليمنا بواقع الخلل في توزيع السلطة بين الدول، نرى أن المهبة والقدرة والنوايا الحسنة لا تزال موفورة في جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. كذلك لا يوجد بلد يبلغ حجمه من الصغر بحيث لا يستطيع المساهمة بحلول ابتكارية لبعض المشاكل الدولية الأشد إلحاحا.

وقد نكون نحن في أنتيغوا وبربودا في زمرة الصغار والضعفاء من حيث القوة والمال، ولكن لدينا الاستعداد والقدرة اللازمان لأداء دورنا في تحقيق السلام الدولي

بالمخدرات غير المشروعة المتجهة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. وهذا معناه أن الاقتصادات الكاربية الصغيرة مطلوب منها أن تدفع ثمنا غاليا لتحمي مجتمعات تقع شمالنا وفي المحيط الأطلنطي من شحنات المخدرات المتجهة نحوها. ونحث أسرة الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تقديرا للصلة بين العولمة والجريمة، على إمداد منطقة البحر الكاريبي بمزيد من المساعدات في هذا المجال.

ويلزمنا أيضا دعم فرادى الدول الأعضاء وتعاونها معنا، خاصة الدول التي تطبق سياسة ترحيل المجرمين. إن هذه الممارسة تقذف بحريجي نظم الجريمة في المدن الكبرى إلى مجتمعات ليس لهم فيها أي أسرة أو شبكة اجتماعية لمساعدتهم لدى عودتهم على لدخول في مجتمعات الكاريبي الضعيفة التي تم نفيهم منها منذ أمد بعيد. وهذا اعتداء وحشي على العديد من مجتمعاتنا.

وفيما يتعلق بمشكلة الجريمة المرتبطة بالمخدرات وانتشار المسدسات، تؤكد أنتيغوا وبربودا مجددا دعوتها إلى تعزيز مختلف معاهدات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذها. ذلك أن حجم ونطاق التمزيق والتدمير اللذين يسببهما انتشار الأسلحة الصغيرة في أيدي الشباب المتعطل في الكاريبي هائل. وهنا أيضا، تواجه الدول النامية الصغيرة مأساة سببها المسدسات المصنوعة في بلدان لا تراقب أسلحة الموت التي تنتجها بل تبدو وكأن السهولة التي تعبر بها الحدود الدولية لا تهز لها شعرة. وحتى زيادة طفيفة في جرائم العنف لها أثر سلبي على التنمية في الدول الجزرية الصغيرة. وينبغي للمناقشة الدولية بشأن السلم والأمن أن تستنير بهذه الأبعاد.

وجميع الدول، كبيرة أو صغيرة، لها مصلحة وطنية في القضاء على التهديد للتنمية الناجم عن الإرهاب الدولي. وستواصل أنتيغوا وبربودا الاضطلاع بدورها عن طريق الالتزام

وتغير المناخ من المشاكل العالمية التي تقتضي استجابة جماعية، وما لم نتصد لها بسرعة ستكون النتيجة كارثة ذات مقاييس عالمية. ويمثل هذا اختبارا هائلا لإرادة البشرية السياسية وشجاعتها، ولكن بصفة خاصة لإرادة وشجاعة الزعماء السياسيين في أقوى البلدان.

أما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، فليس التحدي المتمثل في التكيف مع تغير المناخ جديدا؛ ولكن الجديد هو الحاجة الملحة إليه. ذلك أن زيادة الخطر من الكوارث الطبيعية تضيف بعدا آخر إلى ضعف الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي. ونظرا لحجمنا وطبيعة أنشطتنا الاقتصادية الرئيسية يمكن، على سبيل المثال، أن يدمر مرور إعصار واحد الهياكل الأساسية لبلد بأسره. وهكذا تتعرض مصادر كسب الرزق بالنسبة للسكان بأكملهم للخطر جملة واحدة.

وقد تعين على أنتيغوا وبربودا، كشأن كثير من أشقائنا وشقيقاتنا الكاريبيين، أن تولي قدرا أكبر من الأولوية للاستعداد للكوارث، مما يترتب عليه زيادة المنافسة على الموارد الشحيحة بالفعل في الميزانية الحكومية. وليست حالتنا فريدة من نوعها.

وأغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على أهمية العمل الدولي لدعم جهودنا المبذولة للحد من خطر الكوارث، من خلال إقامة نظام طموح لتغير المناخ ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولا بد بالضرورة أن يشمل هذا النظام التزاما بزيادة مستوى التمويل الدولي لأغراض التكيف في البلدان الضعيفة.

ويمثل انتشار الجريمة في مجتمعاتنا الضعيفة بالفعل خطرا على المجتمعات المسالمة والمستقرة التي تعرف بها منطقة البحر الكاريبي. وفي جميع المجتمعات الكاربية، يرتبط الجزء الأكبر من جرائم العنف بالمخدرات. ويتصادف أن الجزء الأكبر من نشاط الاتجار بالمخدرات في منطقتنا مرتبط

وقد يكون إحراز التقدم بطيئا في الكفاح من أجل تحقيق العدالة لأحفاد الرقيق، لكن علينا ألا نفقد الأمل. وتعتبر أنتيغوا وبربودا والدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن من الضروري أن يصبح المجتمع الدولي، بوصفه جماعة من الدول ذات سيادة، خاضعا للمساءلة عن هذه الجريمة المرتكبة بحق البشرية. ويجب أن تُدرج مسألة التعويضات في جدول أعمال الأمم المتحدة الآن.

ونحث منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينطوي الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على فائدتين: مكاسب ديمقراطية من ناحية، ونجاحات إنمائية من الناحية الأخرى. وتعطي حكومة بلادي أولوية عليا لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. فترئيس مجلس النواب في أنتيغوا وبربودا امرأة. وكذلك رئيس مجلس الأعيان وكاتب البرلمان. وتتشرف حكومة بلادي بأنه تم انتخاب أول امرأة عضو في البرلمان، وهي تتبوأ حاليا منصب رئيس لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة.

ولم نتوقف عند ذلك؛ إذ أن رئيس لجنة التزاهة هو امرأة، وفقا لقانون التزاهة والحياة العامة. وإن الحاكم العام لأنتيغوا وبربودا، الذي عين في وقت سابق من هذا العام لإسداء النصح إلى رئيس الوزراء، هو امرأة أيضا. وتتبوأ منصب أمين المظالم، المنصوص عليه في دستور أنتيغوا وبربودا، امرأة كذلك. ومنصب رئيس لجنة الخدمة العامة، المنصوص عليه في دستور البلاد أيضا، تشغله امرأة.

ونواصل التركيز على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي. وفي ذلك الصدد، ما برح إطار العمل المعياري للعديد من هيئات الأمم المتحدة المعنية بمد لنا يد العون. وسنواصل سعيينا لتحقيق حتى قدر أكبر من المساواة

بقرارات الأمم المتحدة العديدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) من بين قرارات أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بمبادرة أخرى لسنّ تشريعاتنا الوطنية عبر قانون مكافحة الإرهاب الصادر عن البرلمان عام ٢٠٠٥.

إن مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي ألا تقوم على الاستهانة بالتنوع الديني والثقافي وانتهاك حقوق الأفراد وحرّياتهم. ولن يؤدي التعصب وعدم التسامح الديني والثقافي وقمع التنوع الثقافي إلا إلى تكريس أسباب الإرهاب.

في وقت سابق هذه السنة أقامت أنتيغوا وبربودا، وبقيّة أعضاء الجماعة الكاريبية، احتفالات لإحياء الذكرى المتوية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما قادت الجماعة الكاريبية مبادرة لإحياء الذكرى في الأمم المتحدة. وينبغي لهذه المسألة أن تبقى في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتفخر حكومة بلادي بأنها جزء من المبادرة التي قادتها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في الأمم المتحدة لإقناع المجتمع الدولي بإقرار هذه الذكرى السنوية.

وهذا الإقرار الدولي مهم لأنه يوفر الفرصة للمضي قدما في الكفاح من أجل تحقيق العدالة. وعلى الرغم من المعاهدات الحديثة والنظم القانونية الدولية والاعتراف بتجارة الرقيق بوصفها جريمة ضد الإنسانية، لا تزال هذه الجريمة بلا عقاب؛ ولا تزال الكيانات غير خاضعة للمساءلة عن مشاركتها وعن الأرباح التي جنتها. إن إبقاء التركيز الدولي على هذه المسألة يعطي أمنا والعالم الفرصة لإحراز تقدم في إصلاح الضرر الذي نجم عن ٥٠٠ عام من الرق والاستعمار كي يتسنى حثّ من استفاد من هذه الجريمة على تحمل مسؤولية تصحيح الآثار التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

اسمحوا لي أن أحتتم بالنقطة التي بدأها بالإشارة مرة أخرى إلى ميثاق الأمم المتحدة. قبل ٦٢ عاما، عندما أنشئت الأمم المتحدة، كان النظام العالمي أقل تعقيدا وكان الاستعمار لا يزال الشاغل الرئيسي. وكانت خطى البشرية مثقلة بآثار حرب عالمية ثانية. ولم تكن تلك الحقبة من الزمن أفضل الحقب.

وأرى أن العصر الذي نعيش فيه ليس أيضا أفضل الأزمان لمعظم الشعوب على وجه البسيطة. إن المحفزين الرئيسيين لإحداث تغيير إيجابي وتحسين حياة سكان العالم هما الأمم المتحدة وقادة الدول الأعضاء. ويجدوني الأمل أن الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ستترجم تشاظر حكمتنا الجماعية والاستفادة من تلك الحكمة، إلى منافع دائمة ذات مغزى لشعوب العالم.

وأنا على ثقة كذلك بأن مناقشاتنا بشأن تغيير المناخ ستفضي إلى حلول تكفل حماية كوكبنا وشعوبه.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد ونستون بلديون، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

**خطاب يلقيه السيد زيليكو ستورانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** ستستمع الآن الجمعية إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود.

اصطُحِب السيد زيليكو ستورانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد زيليكو ستورانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

بين الجنسين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونحث جميع الدول على أن تحذو حذونا.

وفي الوقت الذي نتصدى فيه في منطقة البحر الكاريبي للارتفاع في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نواجه خطرا كبيرا آخر يعرض بقاء شعبنا للخطر. فالأمراض المزمنة غير المعدية أصبحت مصدر قلق شديد لمنطقة البحر الكاريبي. وقد عقدت مؤخرا في ترينيداد وتوباغو قمة تاريخية ضمت رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، حيث تم الاتفاق على تقديم الدعم الكامل للمبادرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الصحية الإقليمية عن طريق التوقيع على إعلان شامل يسلط الضوء على خطة عمل بشأن هذه المسألة الصحية الهامة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الصحة في المنطقة هي رأس مالها، مما يؤكد أهمية الصحة في التنمية.

لذلك، من الضروري أن توفر الأمم المتحدة، عن طريق أجهزتها ووكالاتها المتعددة، الدعم لمبادراتنا الرامية إلى وضع استراتيجيات للوقاية من أمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان والسيطرة عليها في المنطقة، وذلك بمعالجة عوامل الخطر العارضة لنظم التغذية غير الصحية والخمول البدني واستخدام التبغ وإساءة استعمال الكحول، بالإضافة إلى تعزيز خدماتنا الصحية. وينبغي لنا أن نعمل معا الآن على التخفيف من معاناة مواطني المنطقة وأعبائهم الناجمة عن الأمراض غير المعدية، حيث إنهم أكثر شعب الأمريكتين تأثرا بها.

نحن نسعى إلى التعاون مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين في تطوير مبادرات لفحص الأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطر والسيطرة عليها كي يتسنى حصول ٨٠ في المائة من المصابين بأمراض غير معدية على رعاية جيدة وعلى التعليم الوقائي القائم على المعايير الإقليمية والدولية.



ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الجبل الأسود ومنطقة البلقان الغربية ينتظرها مستقبل أوروبي واضح. وفي ذلك السياق، ندعم جهود جميع جيراننا من أجل اعتماد وتنفيذ المعايير والقيم الأوروبية.

في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، سنوقع مع الاتحاد الأوروبي على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وسنستكمل بذلك المرحلة الأولى من النشاط المكثف في طريقنا نحو أوروبا، وسيتيح لنا ذلك بدء مرحلة جديدة ومعززة من العلاقات مع أوروبا. ونرى أن هذا هو سياق انضمامنا مؤخرًا إلى مبادرة الشراكة من أجل السلام. وقد كررنا تأكيد التزامنا بالتكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي من خلال جميع الوثائق التي اعتمدها منذ استعادة استقلالنا.

وتشهد جمهورية الجبل الأسود الآن عمليات إنمائية عديدة: توسيع الاقتصاد السوقي المفتوح، والتحول في هيكل الملكية وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع القضائي والهيكل الأمنية. إن الإصلاحات المؤسسية وبرامج التنمية، وهي محور التركيز لأنشطتنا السياسية خلال المرحلة الحالية، تسترشد بمبادئ التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي، التي تشكل ضماناً للاستقرار والرفاه. إننا نهيئ بشعور عميق بالمسؤولية البيئية التي تؤمن سيادة القانون والمساواة وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والديانات. كما أننا بهذه الطريقة نسهم في الاستقرار الإقليمي.

وعلى الرغم من أننا دولة صغيرة، فإننا على استعداد للمساهمة بقدر استطاعتنا في تهيئة الظروف التي تمكن المنطقة من الاستمرار على طريق الثقة المتبادلة وتحقيق الاستقرار المعزز والتعاون بدون عقبات.

إن جمهورية الجبل الأسود، مع نيلها الاستقلال، أمسكت بزمام اندماجها في نظام العلاقات الدولية كشريك على قدم المساواة، وتحملت مسؤوليتها في صون السلام

**السيد ستورانوفيتش** (تكلم بلغة الجبل الأسود وقدم الوفد نصاً باللغة الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشارك الآخرين في الترحيب بكم وتهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين. ونحن مقنعون بأن قيادتكم ستسهم في الترويج لبلادكم ولمنطقتنا برمتها، وفي نجاح أعمال الدورة الحالية أيضاً.

هل لي أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون. ويمكنه أن يعول على الدعم من الجبل الأسود، بوصفها أحدث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونقدم بالشكر كذلك إلى الشيخة هيا راشد آل خليفة على رئاستها الناجحة للجمعية العامة خلال دورتها الحادية والسنتين.

لقد آن الأوان لأن تدرك جميع البلدان - لا سيما البلدان الصغرى والنامية - أن تعددية الأطراف هي أبرز أشكال التفاعل في عالمنا المتغير. وتعددية الأطراف توفر إطاراً لتحديد الخيارات الديمقراطية والإنمائية والثقافية التي يمكن أن تستجيب بفعالية أكبر للتحديات الكبيرة الماثلة، بما في ذلك صون السلم والأمن وتغيير المناخ وعملية التنمية ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

وجمهورية الجبل الأسود، المدركة لأهمية المنظمات المتعددة الأطراف، وبخاصة الأمم المتحدة، على استعداد للمشاركة الفعالة في تحويل تلك المبادئ إلى حقائق على أرض الواقع. وحيث أن مجتمعنا ينفذ عملية إصلاح هيكلية كبيرة اقتصادياً واجتماعياً، فإننا نتفهم وندعم عملية الإصلاح الجارية برعاية المنظمة. وفضلاً عن ذلك، وبوصفنا دولة عضواً، فإننا ندرك التزامنا باحترام النظام القانوني الدولي وبالإسهام في تعزيز السلام والديمقراطية في المجتمع الدولي.

إن علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، بوصفها مكونات أساسية في التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي، هي الأساس الذي تستند إليه سياستنا الخارجية.

البروتوكول. كما أننا اعتمدنا مؤخرا استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية، ونعكف على إنشاء شبكة مؤسسات عامة لتخطيط الأنشطة المتعلقة بتحديات تغير المناخ.

وإذ نضع في الاعتبار الموارد الطبيعية لبلدنا ومسؤوليتنا عن المحافظة عليها، قرر برلمان الجبل الأسود في عام ١٩٩١ إعلان جمهورية الجبل الأسود دولة إيكولوجية. وجمهورية الجبل الأسود، بوصفها دولة إيكولوجية، تتحمل التزاما إضافيا بدعم جهود الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة في كل أنحاء العالم. وسنواصل جهودنا الحثيثة لتعزيز الجبل الأسود بوصفها دولة تؤمن التنمية المستدامة لمواطنيها.

ولذلك، فإننا نرحب بجهود الأمم المتحدة، وبصفة خاصة جهود الأمين العام في هذا الميدان. ونشعر بالارتياح إزاء الرسائل الصادرة عن الدورة الحالية للجمعية العامة وعن الحدث الرفيع المستوى المعقود مؤخرا بشأن تغير المناخ. ونأمل أن يكون لتلك الرسائل إسهام كبير في نجاح عملية بالي في كانون الأول/ديسمبر وأن ينتج مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ مقترحات بناء إضافية وحلول مستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بأهداف مرحلة ما بعد ٢٠١٢.

خلال الأشهر الأخيرة شهدنا الأمم المتحدة تواصل بذل جهود كبيرة بشأن مناطق التوتر في العالم. والإسهامات التي قدمتها الأمم المتحدة في دارفور وحدها برهنت مرارا وتكرارا على قدرة الأمم المتحدة على التكيف وأداء دورها الملائم في العالم المعاصر.

لذلك، نعتقد أن الأمم المتحدة قادرة على القيام بعملية إصلاح شاملة لمنظومتها استجابة للتحديات المعقدة بشكل متزايد التي تواجهها. وبحكم أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لسلام العالم وأمنه، فإن الطرائق المتبعة في مثل هذا الإصلاح ينبغي أن تجعل الأمم المتحدة أكثر قوة وتنظيما واتساقا وفعالية.

والأمن والاستقرار في المنطقة، بينما تعمل على بناء مجتمع مدني منفتح وديمقراطي.

وفي هذا السياق، نعتقد أن المفاوضات المباشرة التي بدأت بشأن مركز كوسوفو مستقبلا ستكون مثمرة. وتدعم جمهورية الجبل الأسود بقوة عملية المفاوضات التي بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة فيها، اقتناعا منها بأنها ستؤدي إلى حل ثابت ومستدام، يساهم على الأمد الطويل في تعزيز وحفظ الاستقرار الإقليمي.

إن جمهورية الجبل الأسود لديها حساسية خاصة إزاء الموضوع الأساسي للدورة الثانية والستين للجمعية العامة: استجابتنا لتغير المناخ. وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/62/1)، ”تغير المناخ وما نفعله بشأنه هو الذي سيرسم ملامح صورتنا وصورة عصرنا والتركة العالمية التي سنخلفها في نهاية المطاف“. وفي هذا السياق، فإن فكرة العالم بوصفه قرية عالمية وكلا لا يتجزأ ربما تبدو في أوضح صورها. وبدون نهج مشترك لا يمكن أن تأتي الاستجابة الصحيحة. وليس من حق أحد أن لا يبالي بهذا التحدي، سواء على الصعيد الفردي أو العالمي.

وربما ستكون التأثيرات السلبية لتغير المناخ متعددة. فقد تؤثر على بلدان مثل بلدي بطرق شتى، بما في ذلك ارتفاع مستوى البحر الأدرياتيكي وارتفاع درجات الحرارة والأضرار التي تصيب الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، تبذل جمهورية الجبل الأسود جهودا لمواكبة الاتجاهات العالمية، وتساهم في الجهود لتأمين ظروف معيشة أفضل وبيئة أكثر إنسانية لنا وللأجيال القادمة. ولهذه الغاية، نضطلع بالعديد من الأنشطة والبرامج، بما في ذلك الجهود التي نبذلها للوفاء بالتزاماتنا الدولية. وقد صادفنا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وبدأنا بإعداد تقريرنا الأول عن تنفيذ

للألفية، اقتناعا منا بأننا بهذه الطريقة سنسهم في تحسين نوعية الحياة والاستقرار العام.

ومن أجل تلبية المصالح الأمنية المشروعة لجميع الأمم، يجب أن نقف وقفه موحدة وحازمة في التصدي للإرهاب الذي ما برح يشكل تهديدا للعالم. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المنبثقة عنها تتسمان بأهمية بالغة، وتستدعيان الموافقة على إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وستواصل جمهورية الجبل الأسود إظهار تمسكها غير المنقوص الذي لا لبس فيه بالتزاماتها الدولية، والامتنال لتلك الالتزامات، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستواصل تعاوننا الملموس مع المحكمة لكي نسهم لا في سيادة القانون فحسب، بل أيضا في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

وسوف نواصل وضع السياسات التي تعمل من أجل التنمية على أساس المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية الحديثة. وبالتالي، فإننا نرى في الأمم المتحدة المنتدى الأهم لتحقيق التقدم، والمستقبل الأكثر عدلا، ومجتمع الأمم المتساوية.

إن بلدنا يعتز بالوثام في تعددية أعراقه ومعتقداته الدينية. هذه واحدة من قيمنا العزيزة التي تميز جمهورية الجبل الأسود في السياق الإقليمي والنطاق الدولي الأوسع. وتشكل جمهورية الجبل الأسود، بتقاليد وثقافتها، جزءا من التيارات التاريخية القديمة العهد في البلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. ونحن في مركز تقاطع الحضارات والأديان، وننشاطر التأثيرات المترابطة النابعة منها. إننا نرغب في المحافظة على هذه التركة وتعزيزها من خلال العمل المشترك، لا مع جيراننا فحسب، بل أيضا مع جميع البلدان

من رأينا أن التنسيق الفعال بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة أمر أساسي. وقد شهدنا تحقيق بعض التقدم في هذا المجال منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إن إصلاح الجمعية العامة يمثل جانبا أساسيا في إصلاح الأمم المتحدة لأنها تظل هيئة الأمم المتحدة الرئيسية في مجال صنع القرار. وينبغي تكثيف العمل في هذا الجانب، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى، وأن يكون هذا العمل قائما على أساس النتائج.

وهذا يسري على المناقشة الجارية بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويسري بصفة خاصة على مجلس الأمن. ويجب أن يُضمن التمثيل العادل لمجموعة دول أوروبا الشرقية، التي ننتمي إليها، في هذه الهيئة الهامة.

وبالنسبة لبلد صغير كجمهورية الجبل الأسود، فإن التعاون الفعال مع الأمم المتحدة يعد أساسيا. ولذلك، يهنا كثيرا أن نكون عنصرا مساعدا وداعما لهذا التعاون، سواء من خلال مبادرة أمم متحدة واحدة أو طريقة شبيهة أخرى. والالتزام بالتعاون مع الأمم المتحدة يدلل عليه مشروع تشييد بناية الأمم المتحدة الإيكولوجية الأولى كمركز تنسيق لكل أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية الجبل الأسود.

وجمهورية الجبل الأسود، بوصفها بلدا ناميا، تتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وإلى نتائج ناجحة لمفاوضات جولة الدوحة، التي نأمل أن تجمع بين القضايا الاقتصادية والتمويلية والاجتماعية بهدف تحقيق التقدم والتنمية الشاملين. ويواجه العالم اليوم تحديات متعددة في هذا المجال. وجمهورية الجبل الأسود مستعدة للإسهام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وفي هذا السياق، ستواصل جمهورية الجبل الأسود أنشطتها التي تساعد على التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية

ونود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

وأود أن أحيي حضور الأمين العام، السيد بان كي - مون، وأن نتقدم إليه بأحر تهانينا، حيث أن هذه هي الدورة الأولى للجمعية العامة منذ توليه منصب الأمين العام. وقد أخطئنا علما مع الارتياح بالمبادرات التي اتخذها في الفترة القصيرة التي انقضت منذ توليه زمام القيادة من أجل تعزيز الزخم في أعمال الأمم المتحدة. وتقدر فيجي بصفة خاصة سياسته الشمولية والاهتمام الذي يولييه للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة.

في البداية، نود فيجي أن تكرر تأكيد التزامها الثابت بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاضطلاع بأنشطة التنمية المستدامة والسليمة بيئيا والتصدي لتحديات تغير المناخ. وحيث جرت مناقشة مستفيضة لهذه المواضيع في الجمعية العامة، أود أن أتناول مسائل أخرى توليها فيجي اهتماما خاصا.

إن عمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة تحظى بسمعة عالمية وأصبحت ترسم ملامح الوجه الإنساني لهذه الهيئة المتعددة الأطراف في مناطق العالم التي مزقتها الحروب والمعرضة للصراعات. وما برحت فيجي بدورها تبدي استعدادها لتحمل عبء تعزيز السلام الدولي. وفي هذا الصدد، عرضنا خدماتنا لعملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة لحفظ السلام في السودان. وفي السياق ذاته، فإن فيجي ملتزمة بتصميمنا الجماعي بتوسيع حضور الأمم المتحدة في العراق. ونحن مستعدون لتقديم مساهمة أكبر في هذا المجال إذا اقتضت الضرورة.

وما زال الطلب على حفظ السلام يزداد نموا. وفي مقابل ذلك، تبرز الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي من أجل تقديم الخدمات الملائمة لعالم ذي طبيعة متغيرة. وأود أن

التي تنشاطر معها مثل تلك الامتيازات الجغرافية والثقافية والمتعلقة بالقيم.

إن الأمم المتحدة هي المنتدى العالمي الحقيقي الوحيد، لأنها تبرز كل تنوع وصفات أعضائها، الذين توحدتهم تلك المبادئ والقيم، والتي ما زالت بعد ٦٢ عاما تشكل نبراسا في عالم متغير وحيوي. إن مواصلة السير على هذا الطريق، مع الاستعداد للتغير، يتسم بالأهمية القصوى.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب السيد زيليكو ستورانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية الجبل الأسود، من المنصة.

**خطاب الكومودور خوسايا بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة لجمهورية فيجي**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية لجمهورية فيجي.

اصطُحِب الكومودور خوسايا بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة لجمهورية فيجي إلى المنبر.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة الكومودور خوسايا بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية لجمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الكومودور بينيماراما (فيجي) (تكلم بالانكليزية):**

بالنيابة عن شعب فيجي، أتقدم إليكم، السيد الرئيس، وإلى الجمعية العامة، بتحياتنا الحارة: "ني سا بولا وناماسي".

ذلك الوقت، قبل أربعة عقود تقريبا، بدا مستقبل فيجي واعدة وحافلا بالإمكانيات.

وعلى سبيل المثال، من ناحية نصيب الفرد من الدخل، كانت فيجي آنذاك تقارب ماليزيا وتايلند. ونحن، شعب فيجي، ننظر إلى بلادنا بفخر وكرامة ونعتقد بأن على العالم أن ينظر إليها بنفس الطريقة. وعلى مدى أكثر من عقد بعد تحقيق الاستقلال، واصلت فيجي إحراز تقدم مطرد في التنمية الاقتصادية والتعليم وخفض الفقر، وفي تحسين الأحوال المعيشية لشعبها عموما.

ومع ذلك، في ١٩٧٠، بدأت فيجي مسيرتها كأمة فنية على أساس هش ودستور صيغ على أساس عرقي يفصل بقسوة بين مجتمعاتنا. وتميزت "الديمقراطية" التي طبقت في فيجي بسياسة منغلقة تثير الفرقة والنازعات وتقوم على أساس العرق. وكانت تركة القيادة على المستويين المجتمعي والوطني أمة ممزقة. ولم يكن يُسمح لأبناء شعب فيجي أن يتشاطروا هوية وطنية مشتركة. وتملك إحدى الطائفتين الرئيسيتين، الشعب الأصلي في فيجي، خوف من أن يسيطر عليهم الفيجيون من أصل هندي وأن يستولوا على ممتلكاتهم ورغبوا في حماية مركزهم بوصفهم الشعب الأصلي. أما الفيجيون الهنود فقد شعروا بالتهميش والغربة كمواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم الذي وُلدوا فيه، فيجي.

إن يومي ١٤ أيار/مايو و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ محوريان في تاريخ فيجي والقوات المسلحة الفيجية. فالانقلابات العسكرية التي وقعت في ذلك العام كانت تقوم على القومية الإثنية والهيمنة العنصرية. والزعماء السياسيون وزعماء الطوائف والقادة العسكريون، المسؤولون عن تلك الانقلابات وما تعلق بها من أعمال في عام ١٩٨٧، يتحملون جانبا كبيرا من المسؤولية في ضميرهم الجماعي عن تمزق نسيج المجتمع الفيجي والتشريد والمعاناة التي تسببوا فيها لحياة العديد من مواطني فيجي.

أكرر التأكيد على تأييد فيجي لجهود الإصلاح، بما في ذلك مبادرة الأمين العام الأخيرة لإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، أود حث الأمانة العامة على الاستمرار برفض تسييس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمحافظة على قدسية استقلالها، بحيث يتبرع الراغبون بخدماهم بحرية وبدون ضغط أو تدخل ثنائي.

والآن، أرجو أن تأذنوا لي، السيد الرئيس، وأن تأذن لي الجمعية العامة بالحديث عن الظروف والاحتياجات الخاصة لفيجي في هذه المرحلة من بناء الدولة المستقلة وذات السيادة. فالحالة العامة لفيجي تشير إلى أنها في حفرة عميقة. وهي بحاجة إلى تفهم ودعم المجتمع الدولي لتتمكن من المضي قدما، واستعادة كرامتها ومكانها الصحيح، بوصفها عضوا مسؤولا في الأسرة الدولية للأمم. وأنا أدرك، إذ أقف اليوم أمام الجمعية العامة، أن الأعضاء ربما ينظرون إلي بوصفي قائدا عسكريا أطاح بحكومة منتخبة. ولا أستطيع أن أضن عليهم بذلك، لأنه حقيقة. وأقول أمام الجمعية العامة أن تلك الحكومة جردت من السلطة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وأن ذلك الإجراء اتخذ بعد تردد كبير. وأنا لست سياسيا ولا أطمح أن أكون سياسيا. وأنا بالتأكيد لست دبلوماسيا، ولست معتادا أن أتكلم في مثل هذا المنتدى. ولذلك، إذا ما أبدت تقصيرا فيما أقوله وبالطريقة التي أتحدث بها فيما يتعلق بمراسم الجمعية العامة، فأرجو تفهمكم.

في الوقت الذي وقع فيه التدخل العسكري في كانون الأول/ديسمبر، كانت حالة الحكم في فيجي قد انحدرت إلى مستوى كارثي. والمجتمع الدولي بحاجة إلى فهم كامل للسياق المحلي الخاص لحالة فيجي. وقد نالت فيجي الاستقلال في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، وورثت البنية التحتية المؤسسية التي كان من الممكن أن تطور أكثر وأن تعزز حتى تسمح للديمقراطية بضرب جذور عميقة. وفي

أقدمين وأصحاب مناصب عليا في الحكومة. وكان هناك أيضا سلسلة من التشريعات تعمق الخلافات وتثير المشاعر العنصرية على نحو سافر.

ولم تكن الانتخابات العامة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ ذات مصداقية. واتسمت بتلاعب واسع النطاق في الأصوات مع قيام الحكومة آنذاك باستخدام موارد الدولة لكسب الدعم. ففي أواخر عام ٢٠٠٦ كانت الحالة العامة في فيجي قد تدهورت بشكل حاد، وزاد من حدة ذلك الفساد الواسع النطاق وانعدام الأمن وتآكل شديد في الثقة واقتصاد على شفا الأهباء. وخلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٦، تعيّن على الجيش الفيجي أن يولي اهتماما خاصا لبعض التهديدات الخارجية لسيادة الدولة.

وبموجب دستورنا الحالي، فإن الجيش الفيجي مناط به مسؤولية الأمن الوطني والدفاع ورفاه الشعب الفيجي. وفي ظل تلك الظروف، لم يكن بوسع الجيش، تحت قيادتي، أن يرى تلك الحالة غير المقبولة تطل برأسها من دون أن يتصدى لها.

ويقف التاريخ شاهدا على الكيفية التي عملت بها بالفعل في الرد على تلك الحالة. فلمدة أربع سنوات تقريبا، كنت أبذل جهودا مضنية لإشراك القيادة المنتخبة على نحو بناء، ساعيا إلى أن تعكس مسارها الذي كان يجر البلاد على طريق الدمار إلى الهاوية. والجهود المطوّلة التي بذلتها لإشراك الحكومة السابقة بشكل بناء كانت بلا طائل. وعلى النقيض، حرّض قائد بارز رفيع المستوى مرتبط بحزب سوكوسوكو دوافعا لوينفانوا الحاكم على تمرد عسكري داخل الجيش وتم القيام بمحاولات ليس لعزلي فحسب، بل لتصفيتي أيضا.

لقد قام الجيش الفيجي على مضض شديد، تحت قيادتي، بالإطاحة بالحكومة السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، منيت فيجي بنكسة كبرى أخرى، حيث قامت مجموعة من القوميين الإثنيين الانتهازيين، بدعم من مجموعة صغيرة ضالة داخل الجيش الفيجي، بالإطاحة بالحكومة آنذاك. وبصفتي قائد القوات العسكرية في جمهورية فيجي، لم أؤيد الانقلاب أو أقبل به. واعتمدت على التنظيم الهيكلي والثقافي للجيش للتدخل وإعادة النظام والأمن.

وكانت المواجهة بين الانقلابيين والجيش في أيار/مايو ٢٠٠٠ تحتمل تفجر الوضع آنذاك، وما لم يتم إنهاؤها، كانت ستؤدي إلى حتم من الدم وحتى إلى مزيد من الفوضى. وبصفتي القائد العسكري، اضطلعت بدور رئيسي في إعادة تسليم السلطات التنفيذية إلى المدنيين في أعقاب انقلاب عام ٢٠٠٠. وتم ذلك بناء على الوفاء بعدد من الشروط الأساسية للمضي بفيجي قدما.

وعيّن فخامة رئيس فيجي حكومة مؤقتة كان رئيسها الانتقالي ليسينيا كاراسي. وكانت مهمة الحكومة المؤقتة التمهيد لإجراء انتخابات جديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والشروط الأساسية الأخرى كانت محاكمة جميع من قاموا بانقلاب أيار/مايو ٢٠٠٠، بمن في ذلك المتمردون العسكريون؛ والإدانة العلنية لانقلاب عام ٢٠٠٠ بوصفه انقلابا ذا دوافع عنصرية.

ومن المؤسف أن تعافي فيجي من حافة الفوضى في أيار/مايو ٢٠٠٠ لم يدم. ففي السنوات التي تلت شهد الحكم عامة تحوّلا مفاجئا إلى الأسوأ. وبصورة خاصة، عندما اتسم بتسييس مصلحة السجون ونظام العدالة الجنائية. وكان هناك أيضا إضعاف كبير لمؤسسات الحكم الرئيسية، وانتشار واسع للفساد، واهيار اقتصادي خطير مصحوبا بسوء الإدارة المالية، وتدهور حاد في الأمن والنظام، وازدياد حدة الانقسام العنصري في البلاد. وتم إطلاق سراح الانقلابيين المدانين قبل الأوان، وعيّن بعض الانقلابيين والمتعاطفين معهم كوزراء

والوضع في فيجي ليس معقداً فحسب، بل إن مشاكلها متجذرة وهيكلية أيضاً. وليس هناك حلول سريعة أو سهلة. وتقف البلاد الآن عند منعطف هام؛ إذ قد يزداد تردّي الحالة إلى تدهور وعدم استقرار أكثر خطورة. ويتحتم تفادي أي كارثة أو اضطراب مدني أوسع نطاقاً.

ولذلك، نسعى إلى حوار بناء وإلى إشراك المجتمع الدولي، مع جميع شركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذين نحثهم على العمل معنا، في المساعدة على دعمنا في التصدي لمشاكلنا الأساسية للمضي بفيجي قدماً. ففيجي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لوضع إطار سياسي وإداري يكون ديمقراطياً بحق وخاضع للمساءلة وشاملاً ومنصفاً وغير عنصري ويوحد مجتمعات فيجي المختلفة كأمة. وهذا بالفعل هو التحدي الأكبر والأكثر أهمية بين التحديات التي تواجهها فيجي اليوم.

ومن ناحيتنا، نحن مصممون بقوة على التصدي لهذه التحديات على أربعة مستويات على الأقل: أولاً، استعادة الاستقرار، والقانون، والنظام، والثقة؛ ثانياً، تعزيز مؤسسات الحكم الصالح بما في ذلك الشفافية والمساءلة ووجود هيئة قضائية مستقلة وفعالة وقادرة على أداء وظائفها؛ ثالثاً، إجراء إصلاحات رئيسية في مجال الاقتصاد لتيسير النمو المستدام بقيادة القطاع الخاص؛ وأخيراً عقد انتخابات عامة حرة ونزيهة في إطار دستور وحكم لا يكفلان استعادة الديمقراطية البرلمانية فحسب، وإنما أيضاً إمكانية استدامتها في فيجي.

ولتحقيق كل ذلك، تستعد الحكومة المؤقتة لإطلاق مبادرة وطنية رئيسية، يشار إليها على أنها ميثاق الشعوب للتغيير والتقدم. وعن طريق ذلك الميثاق، سيعمل شعب فيجي عامة وسيشارك على نحو تام من خلال التشاور والمشاركة في وضع جدول شامل للإجراءات والتدابير يمثل السبيل الوحيد الذي تعالج به فيجي مشاكلها.

وانتقد الكثيرون ذلك القرار. وردا على ذلك أقول ما يلي: لدى فيجي ثقافة الانقلابات ويحفل تاريخها بالانقلابات المدنية والعسكرية التي نُفذت لتحقيق مصالح أقلية ولأغراض قومية وعنصرية وبدافع الطمع. وحتى يتسنى القضاء على ثقافة الانقلابات هذه والالتزام بإرساء الديمقراطية وحكم القانون، يجب التخلص، إلى الأبد، من السياسات التي تعزز الهيمنة العرقية وتخدم مصالح النخب الاقتصادية والاجتماعية. فالعنصرية وحكم النخبة وعدم احترام القانون مظاهر غير ديمقراطية، وهي تؤدي إلى الكراهية والعنف والفقر والإفلاس الأخلاقي. وقد رأينا ذلك في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية. ورأينا جرائم إبادة الجنس ومعسكرات الاعتقال وتوسع الامبريالية مما أدى بالتالي إلى إنشاء الأمم المتحدة.

وفي غضون شهر من الإطاحة بالحكومة السابقة، عاد رئيس جمهورية فيجي إلى ممارسة سلطاته الدستورية. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عيّن الرئيس حكومة انتقالية كانت مهمتها تصريف أمور الحكم في فيجي حتى يتم انتخاب حكومة جديدة حسب الأصول. وباستثنائي شخصياً، كان كل أعضاء الحكومة من المدنيين. ويوفر التكليف الرئاسي إطاراً تدير من خلاله الحكومة الانتقالية، التي أشغل منصب رئيس الوزراء فيها، شؤون الدولة. ونحن مصممون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن عملياً. وفي هذا الصدد، تنسّق الحكومة الانتقالية بصورة وثيقة مع أقران فيجي من أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ والمجتمع الدولي الأوسع بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وتم إحراز تقدم مطّرد في عدد من المجالات المتعلقة بتدعيم الدستور القائم، والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والحفاظ على استقلالية الجهاز القضائي والإعداد لعودة فيجي إلى الديمقراطية البرلمانية.

التعليقات والمقترحات. وعلاوة على ذلك، كتبت أنا شخصيا إلى قادة الشركاء الإنمائيين لفيجي الثنائيين والمتعددي الأطراف، بمن في ذلك الأمين العام، بشأن مبادرة هذا الميثاق.

ويسرني أن أذكر أن هذه المبادرة قد حظيت عموما بتأييد قوي جدا داخل فيجي، وخصوصا من قادة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية في البلد الذين يتمتعون بسمعة واحترام كبيرين. وسيوفر ميثاق الشعوب، بعد صياغته واعتماده، الإطار الاستراتيجي والدعم الأساسي للذين يتوقع أن تعمل على أساسهما الحكومة المؤقتة وكذلك الحكومات القادمة.

وفي ظل الغياب الحالي للحكومة منتخبة، تنشأ مسألة المشروعية والولايات. والحكومة المؤقتة مستعدة، من أجل التصدي لهذه المسألة، لأن تنظر في طرح مشروع ميثاق الشعوب لاستفتاء بغية الحصول على ولاية من الشعب لإجراء التغييرات الأساسية، بما فيها التغييرات المتعلقة بدستور فيجي، التي قد يرى أنها ضرورية ومناسبة.

وتحتاج فيجي إلى دعم مالي وتقني على حد سواء من شركائها الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، حتى يتسنى لها أن تحقق بالفعل الرؤية التي تقوم عليها مبادرة ميثاق الشعوب. ونحن نلتزم في المقام الأول تفهم المجتمع الدولي من أجل مساعدتنا في إعادة بناء أمتنا في إطار من الروح الحقيقية لمفاهيم الحكم الصالح المقبولة دوليا، وإقامة ديمقراطية في فيجي يمكن أن تكلل بالنجاح وأن تكون مستدامة.

ويجب علينا أيضا أن نشكر الحكومات التي وقفت إلى جانب فيجي ودعمتها عند الحاجة. وفيجي ممتنة كل الامتنان لهذه الحكومات لما أبدته من تفهم وحسن نية وتقدير لها ذلك حق التقدير.

ورأى البعض في المجتمع الدولي، بما في ذلك أقرب الجيران في المحيط الهادئ، أن من المناسب فرض تدابير عقابية

وفيما يتصل بالمستقبل، ستسعى فيجي إلى إجراء التغييرات القانونية اللازمة في مجال الإصلاح الانتخابي لكفالة المساواة الحقة في الانتخابات. والنظام المتبع الآن هو أنه يحق لجميع المواطنين التصويت لمرشحين: أحدهما لمقعد وطني لأي مجموعة عرقية، والآخر لمقعد مخصص لمجموعة مجتمعية عرقية معينة. وأدى هذا بدوره إلى الفصل بين الأعراق.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية في شكل انتخاب حكومة تم الأخذ بها في فيجي منذ وقت الاستقلال، أشار الباحثون والحللون إلى أن مواطني فيجي يعيشون في ديمقراطية ذات عقلية تنتمي إلى نظام رؤساء المجموعات. وهذا يعني في جوهره أن يتم وقت الانتخابات التأثير ثقافيا على الفيجيين الذين يعيشون في القرى والمناطق الريفية للتصويت للمرشح الذي يختاره لهم رؤسائهم، ومجالسهم البلدية، وقساوسة كنائسهم. وهذا يدفعني إلى التساؤل عما إذا كانت البلدان التي تطالب بعودة فيجي فورا إلى الديمقراطية تفهم بحق مدى تشوه وعدم إنصاف نظامنا من الناحيتين القانونية والثقافية.

ولا بد أن يتغير هذا. وسيصبح لكل شخص الحق في التصويت لمرشح واحد لا غير، بغض النظر عن العرق أو الدين. وسيووجه هذا رسالة إلى شعبنا بأن قيادة فيجي لن تسمح بعد الآن بالانقسامات العرقية والسياسات القائمة على العرق. فكل الرجال والنساء متساوون في الكرامة والحقوق. وسينظر في الإصلاح الانتخابي في هذا الصدد مجلس وطني لبناء فيجي أفضل يتمثل هدفه في ترسيخ ذات المبدأ الذي أرسيت عليه الأمم المتحدة.

ومشروع ميثاق الشعوب الذي سيبزغ من هذه العملية الوطنية سيوفر إطار السياسة والحكم الذي تتوفر له مؤسسات فعالة داعمة وقادرة على أداء وظائفها والذي سيجعل فيجي أمة ديمقراطية وتقدمية بحق.

وقد تم تعميم اقتراح مشروع ميثاق الشعوب للتغيير والتقدم على نطاق واسع داخل البلد، وطلب بصدده إبداء



وأود، في الختام، أن أعتنم هذه الفرصة كيما أتقدم إلى الأمين العام بدعوة لزيارة فيجي بل ولزيارة منطقة المحيط الهادئ التي نعيش فيها، أثناء مدة ولايته.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد خوصيه باينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية فيجي، من المنصة.

**خطاب السيد ستيفنسون كنج، رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن القومي في سانت لوسيا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن القومي في سانت لوسيا.

اصطحب السيد ستيفنسون كنج، رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن القومي في سانت لوسيا إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بمعالي السيد ستيفنسون كنج، رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن القومي في سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى الإدلاء ببيان في الجمعية العامة.

**السيد كنج (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية):** يسرني في هذه اللحظة أن أشارك أعضاء الأمم المتحدة الآخرين تهنئتهم لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونتمنى لكم النجاح في جميع جهودكم، ونؤكد لكم كامل تعاوننا معكم. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة على الطريقة المتقنة التي ترأست بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ضد فيجي. ونحن نعرف بطبيعة الحال أن تلك الدول القوية تحمي مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة بها في المنطقة. غير أننا في فيجي نحمي ديمقراطيتنا ونعزز مؤسساتنا الديمقراطية. وتلك الدول القوية تقوض محاولتنا لإعادة بناء أمتنا على أسس وطيدة، وتقوض محاولتنا لتعيين ذوي الكفاءة والأمانة في مؤسساتنا الحكومية، بغض النظر عن العرق أو الدين. وتستهدف الجزاءات الحالية أي شخص تعينه الحكومة المؤقتة.

وهذا نفاق في أسوأ شكل له من جانب تلك الدول، لأنها تقوض بجلاء جهودنا لتعزيز الحكم الصالح وممارسته. ولقد كان لهذه الإجراءات، مثل حظر السفر، التي توصف بأنها جزاءات ذكية أثر مدمر على كفاحنا للحياة من جديد، والانتعاش، والإصلاح.

ويقتضي الحكم الصالح وجود مؤسسات فعالة قادرة على أداء وظائفها. ولقد عانت فيجي منذ انقلاب عام ١٩٨٧، من نزوح واسع النطاق إلى الخارج من جانب المهرة والمتعلمين في البلد. وكانت استراليا ونيوزيلندا المستفيدتين الرئيسيتين من نقل تلك الأصول البشرية الجيدة؛ ونطلب إلى هذين الجارين بصفة خاصة إبداء التفهم وتقديم الدعم. لقد تضاءلت قدراتنا ومؤسساتنا تضاًؤلاً كبيراً على مر السنين. وفيما يتعلق بذلك كله، نحتاج بشدة إلى المساعدة، وليس إلى إغلاق الأبواب.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام فيجي بالأمم المتحدة وبمختلف اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الديمقراطي. ولا تسعى فيجي إلى الحصول على أية استثناءات لا مبرر لها من أي من هذه الالتزامات. وكل ما ننشده هو فهمكم الأعظم لظروفنا الخاصة بنا وحالة فيجي المعقدة. ونأمل أن تعملوا معنا وأن تساعدونا على إعادة بناء فيجي والمضي بها إلى الأمام.

أن تتحقق المقاصد النبيلة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية في السنة المتوخاة وهي ٢٠١٥.

وعلى جبهتنا، اتخذت سانت لوسيا خطوات كبيرة هامة على مر السنين نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعترز مواصلة السير الحثيث نحو تلك الغاية. فلم يحقق البلد هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع فحسب، وإنما تم أيضا الأخذ ببرنامج لإتاحة إمكانية حصول الشباب من بين المواطنين على التعليم الثانوي بالمجان.

كما أن تقدم سانت لوسيا في قطاع الصحة واضح أيضا. فلقد شهد البلد على امتداد السنوات الخمس والعشرين الماضية تحسينات هامة في معظم المؤشرات المتعلقة بالصحة، بما فيها العمر المتوقع، والتغطية التحصينية، ومعدل وفيات الرضع، في حين تحققت تخفيضات هامة فيما يتصل بالأمراض السارية والأمراض المتعلقة بأسلوب الحياة. وثمة برنامج شامل للرعاية الصحية المجانية يدخل الآن المراحل الأولى من التنفيذ.

وعلى مر السنين أيضا، عملت سانت لوسيا بدأب من أجل تحقيق تخفيض في معدل انتشار الأمراض غير السارية. وأولي انتباه جاد كذلك لمكافحة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ما برحت تشكل تحديا رئيسيا لسانت لوسيا وغيرها من البلدان في منطقة البحر الكاريبي. وتبذل الآن جهود لعلاج هذه المسألة، وذلك في المقام الأول عن طريق التوعية. بما فيها القضاء على الوصم المتصل بهذا المرض، ووضع برامج للاكتشاف والعلاج المبكرين، وتوفير الأدوية المجانية والمعانة المضادة للفيروس.

وترى سانت لوسيا بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية أن من المفيد الاضطلاع بهذه المهمة المضنية عن طريق التعاون الإقليمي والدولي. ونحن، بناء على ذلك، نتعاون من خلال شراكة البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة

ونود بالمثل أن نعرب عن استمرار دعمنا لجهود الأمين العام بان كي - مون. ونحن على ثقة من أنه سيواصل توفير القيادة الملتزمة لهذه المنظمة في دفاعها عن مبادئها وقيمها النبيلة وتعزيز هذه المبادئ والقيم في كل بقاع العالم.

واستهل بياني بعبارة مخزنة. إذ يجب علي أن أعلن للجمعية العامة بقدر كبير من الألم أن الشخص الذي قاد سانت لوسيا إلى الاستقلال ومن ثم إلى الوصول إلى هذه الهيئة، والذي كان لولا إرادة القوي القادر سيتكلم أمامكم اليوم، السير جون جورج ملفين كومبتون، أول رئيس وزراء لنا قد أودع مثواه الأخير في سانت لوسيا يوم الثلاثاء الماضي الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر. لقد منيت أمتنا ومنطقتنا بخسارة كبيرة، ولكننا نظل ملتزمين باغتنام أي فرصة لتابعة عمله المتمثل في مساعدة المحتاجين وإصلاح الأخطاء المرتكبة، فنعمل بذلك على الاستمرار في تشريفه. وما سأقوله الآن يبين أفكاره ومطامحه فيما يتصل بهذه الجمعية العامة ومنظمة الأمم المتحدة عامة.

ونحن ندرك أننا قد غطينا جزءا هاما من رحلتنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية من حيث الوقت، وأنه قد حدثت منجزات معينة في جوانب شتى حتى الآن. إلا أن من الصحيح أيضا أنه لم يحرز إلا تقدم مختلط على الصعيدين الإقليمي والأقليمي. فما برح الملايين من الناس يعيشون في أحوال من الفقر المدقع على الرغم من الالتزامات التي تم الاضطلاع بها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. والحقيقة المؤسفة هي أنه ما زال يتعين القيام بقدر كبير من الأعمال، على سبيل الاستعجال، إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نرى تغييرات حقيقية في أحوال معيشة أعداد غفيرة من الناس.

ويحسن بنا أن نستهل فترة من التأمل والتقييم الجادين، وهذه عملية تنطوي على إجراء تقييم أمين لمنجزاتنا واخفاقاتنا، بغية إعادة توجيه أنفسنا حسب الاقتضاء لضمان

بشأن هذه المسألة، أحد الدوافع الرئيسية لفعالية التنمية، مما يقتضي إدماجه في أنشطة التعاون الإنمائي لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ولهذا ترحب سانت لوسيا باستمرار دعم الأمم المتحدة للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنهوض به. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي تعزيز طريقة التعاون هذه بالاشتراك مع شركائنا من البلدان المتقدمة النمو وغيرهم من الجهات الفاعلة، وبأنه ينبغي من ثم أن تكمل التعاون فيما بين الشمال والجنوب لا تكون بديلا له.

وتكرر حكومة سانت لوسيا تأكيد التزامها بمبادئ النهج الإقليمي وتعميق عملية التكامل داخل منطقتنا. وما فتئت سانت لوسيا تقيم شراكات مع الدول الشقيقة في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية بنطاقها الأوسع من أجل إقامة آليات منها الاتحاد الاقتصادي لدول شرق البحر الكاريبي، والسوق والاقتصاد الوحيدان للجماعة الكاريبية، لتعزيز احتمالات تحسين نوعية الحياة لشعبنا. ولهذا نرحب بالمساعدة المقدمة من هذه الهيئة وتلك المقدمة من ساروا على درب النهج الإقليمي من قبلنا.

ويسر سانت لوسيا أن تلاحظ أن سير هابتي نحو الحكم الديمقراطي، الذي أوصي به منذ ما يربو على سنة فحسب، ما زالت تساعد وتدعمه الجهود السخية من المجتمع الدولي. وفي حين كنا نأمل في فترة ولاية أطول لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هابتي في ذلك البلد، فإننا نوافق على قرار مجلس الأمن بتمديد تلك الولاية لتمكين البعثة من مواصلة عملها بغية كفالة استعادة وإدامة استقرار هابتي السياسي والاجتماعي.

وينبغي عدم ترك هابتي وحدها في أي ظرف من الظروف في منتصف الطريق، لأن عواقب ذلك يمكن أن تكون كارثية إلى حد لا يمكن تصوره. ولهذا ما زلنا نطالب

البشرية/الإيدز، مع بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي بنطاقها الأوسع في معالجة تلك الجائحة. وفي حين أن هذه الآلية الإقليمية، التي تضم أعضاء الجماعة الكاريبية البالغ عددهم ١٥ عضوا، فضلا عن بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي بنطاقها الأوسع، يسرت فحسبنا التعاوني للتصدي لهذا التحدي، فمن الواضح أن التعاون الدولي المتزايد والمستدام عامل حاسم الأهمية لجهودنا إذا أريد لنا النجاح في مكافحة هذا المرض. ونرحب، في هذا الصدد، بالمساعدة المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن، والملاريا، في الوقت الذي نعمل مع شركاء آخرين، ونتطلع إلى مواصلة الدعم الذي يقدمه هذا الصندوق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر أصدقاءنا والمناخين التقليديين، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والكمونولث الذين هم من أبرز الأصدقاء والمناخين، والذين قدموا طوال السنين قدرا كبيرا من المساعدة المالية والتقنية إلى بلدنا وإلى المنطقة. ونرحب أيضا بالمساهمة المقدمة من الدول والمؤسسات الأخرى التي أبدت استعدادها للعمل معنا في تحقيق أهدافنا الإنمائية. ونحن دائما، بطبيعة الحال، على استعداد لإقامة علاقات مفيدة جديدة والتعاون مع كل من يتفهمون ويقدرن جهودنا ومبادئنا. ونلاحظ، في هذا الشأن، على وجه الخصوص إعلان الترويج عن تعهدنا بدفع بليون دولار على امتداد ١٠ سنوات لدعم الأهداف الإنمائية المتعلقة بصحة الطفل والأم.

وستواصل سانت لوسيا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، العمل مع الشركاء الآخرين من البلدان النامية في مساعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما زلنا، في ضوء المزايا الإيجابية المكتسبة من برامج التعاون مع أولئك الشركاء، مقتنعين بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو، وفقا لتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للاتماس طرق لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة بحيث تتمكن من الوفاء على نحو أفضل بولايتها وفقا لأحكام ميثاقها. ومع تقديرنا لضخامة مهمة إصلاح الأمم المتحدة، فما زلنا على ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تبدي الإرادة السياسية اللازمة في التعامل مع هذه العملية.

وتواصل سانت لوسيا إبراز أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان الأساسية، والاحترام المتبادل والنوايا الحسنة فيما بين الدول، وأهميتها لصون السلام والأمن الدوليين. وهذه الأسباب، يساورنا القلق من أن يظل السلام والأمن حكرًا على مجلس الأمن ونخبة قليلة من الدول الأعضاء دون غيرها. وسانت لوسيا مستمرة في تأييدها إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه بغية جعله أكثر تمثيلا. ونأمل أن يتجلى في هذا الإصلاح دور البلدان النامية ومساهماتها في المساعدة على مواجهة التحديات التنمائية والمتزايدة التعقيد على الدوام في عالم اليوم.

وتحتفي كثير من بلداننا إن لم تكن جميعا بسيادتها بالأهبة والمظاهر الاحتفالية والكبرياء، وبمقتضى تلك السيادة، نحتل مقعدنا في هذه الهيئة الموقرة. وجميع قواعد العضوية وشروطها مبنية تفصيلا في ميثاق مؤسستنا النبيلة. وتبنى علاقتنا مع شركائنا داخل هذه الهيئة على الالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل والتفاهم. ولهذا السبب، ندرك أن جمهورية الصين، أي تايوان، بلد ديمقراطي يتجاوز عدد سكانه ٢٣ مليونا، ومستمر في التقييد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بالرغم من عدم كونه عضوا في الأمم المتحدة. وقد أسهمت تايوان إسهامات كبيرة في التنمية العالمية بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان النامية الأخرى في سعيها من أجل التنمية وتحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونرى أن تلك السيادة مستمدة من إرادة الشعوب، ومن أعمال أو تفعيل الحق في تقرير المصير. لذلك مما يحزننا

بالدفع المستدام للموارد الإنمائية المتعهد بها حتى يتسنى لحكومة هايتي وشعبها مواصلة التصدي الهادف والمستدام للتحديات العديدة التي تواجه بلدهما.

وتعلق سانت لوسيا أهمية كبيرة على متابعة الجدول الإنمائي الدولي المعتمد في توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية. وبالنظر إلى كثرة التحديات التي تواجه البلدان النامية مثل سانت لوسيا في هذا الاقتصاد الدولي المتزايد العولمة وعدم الإنصاف، ما زال تمويل التنمية عاملا رئيسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وتسلم سانت لوسيا بأهمية الالتزامات التي اضطلع بها على مر السنين عدد من الشركاء من البلدان المتقدمة النمو فيما يتصل بتمويل التنمية. ونقدر أيضا التعهدات المقدمة لإجراء تحسين هام في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ويسرنا علاوة على ذلك قرار مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥ بإلغاء دين بعض البلدان الأفريقية، وقرارها المتخذ مؤخرا بمضاعفة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا.

بيد أن من دواعي حزننا تناقص المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٦ بالرغم من هذه الالتزامات. علاوة على ذلك، لا يزال تمويل التنمية يخضع لشروط تفرضها الجهات المانحة، ولم يلب أو يدعم أولويات البلدان النامية المحددة وطنيا. ويحدونا أمل في أن يتناول مؤتمر الدوحة الاستعراض لعام ٢٠٠٨ جديا تلك الشواغل في ضوء أهمية التمويل لأغراض التنمية في هذه المرحلة من مسيرتنا صوب العام ٢٠١٥.

وتدرك سانت لوسيا جيدا ما يميز هذا المجتمع الدولي من ترابط متزايد، كما تدرك أهمية بناء الشراكات، وضرورة العمل داخل إطار متعدد الأطراف من أجل قبول تحديات هذا القرن. ولهذا السبب، نرحب بالمحاولات المستمرة

أعمال الأمم المتحدة. ونقدر التزام مجموعة الـ ٨ مؤخرا بالعمل على نحو إيجابي ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل التصدي لهذه المسألة. ونرى أن هذه المسألة الهامة ينبغي أن تناقش في المحافل المناسبة لكي لا نغفل عن الأهداف المرتبطة بالتنمية الحقيقية التي تسعى البلدان النامية الجزرية الصغيرة المعرضة للخطر مثل سانت لوسيا لتعزيزها.

وتضم سانت لوسيا صوتها إلى أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في الدعوة لتناول مشكلتي ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ بشكل عاجل. وسنواصل أداء دورنا من خلال إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المناسبة، وإيجاد آليات لتمكيننا من التخفيف من حدة تأثير تغير المناخ والتكيف معه. غير أننا نؤكد أن أكبر منتجي غازات الدفيئة يجب أن يتحملوا المسؤولية عن الضرر الذي تسببه للبيئة العالمية، وبصفة خاصة للبلدان الضعيفة التي تتعرض لاستدامتها ووجودها ذاته للخطر بشكل متزايد من جراء أعمالهم.

وما زال يساورنا القلق لأن المجتمع الدولي لم يحترم بعد مسؤوليته والتزامه بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونصر على إدراج الاستراتيجية بشكل عاجل ومناسب في برامج عمل كل من وكالات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. ونتطلع إلى الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في بالي، بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، الذي نرجو أن تنطلق فيه مفاوضات هامة بهدف التصدي على نحو جدي لآثار تغير المناخ المدمرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرجو أن يسعى مؤتمر الأطراف المذكور إلى تحقيق مستويات خفض كبيرة وملزمة قانونا للانبعاثات في أقصر فترة ممكنة، واستكشاف بعض الطرق لزيادة مستوى الموارد

أن إرادة شعب تايوان التي يعرب عنها ممثلوه المنتخبون بالطرق القانونية، لا تزال موضع تجاهل من هذه الهيئة. ومن ثم تتطلع سانت لوسيا إلى اليوم الذي تحتل فيه تايوان مكانها إلى جانب غيرها من بلدان العالم في قاعات هذه المنظمة.

ويتسم الأمن والسلام بأهمية حيوية لتنميتنا المستدامة في الدول الصغيرة. وهكذا فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووصولها إلى منطقتنا لا يزال مسألة مثيرة للقلق بشكل خاص، وتمثل أحد العوامل الرئيسية المسهمة في الجريمة وانعدام الأمن. وتشكل هذه الحالة مفارقة بصفة خاصة بالنظر إلى أن منطقتنا لا تنتج الأسلحة ولا الذخيرة. ونناشد لذلك الدول التي تنتج الأسلحة الصغيرة والذخيرة أن تسن التشريعات المناسبة للحد من تصديرها غير المشروع الذي يهدد أمن واستقرار منطقة البحر الكاريبي بالخطر.

وتواصل سانت لوسيا وغيرها من الدول النامية الجزرية الصغيرة الإعراب عن مخاوفها من تعرضنا الشديد لآثار تغير المناخ الضارة. فالجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة مهددة يوميا بتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر، بينما تعاني غيرها بالفعل آثارا لا توصف سببها الزيادة في ذوبان الجليد القطبي وما يترتب عليه من فقدان أجزاء كبيرة من كتلتها البرية.

ومن وجهة نظرنا، ترتبط مسألة تغير المناخ هذه ارتباطا مباشرا بتنميتنا. فهي تهدد أمننا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الصميم. بل تهدد وجودنا ذاته.

والأخطار التي نواجهها نتيجة لخطورة مستويات تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي معروفة وموثقة جيدا. وعليه فإن العمل الحازم مطلوب بشكل عاجل لتغيير هذه الحالة إلى عكسها.

وترحب سانت لوسيا بالجهود الجاري بذلها حاليا لوضع مسألة تغير المناخ بشكل أكثر ظهورا على جدول

للطفل، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وخطة العمل (القرار دإ-٢٧، المرفق)، واضحة في اعتبارها أن عددا من الالتزامات المشروطة بمواعيد زمنية والقابلة للقياس يجب أن تكون قد نفذت بالفعل.

ونحن في سانت لوسيا سنواصل صرف قدر كبير من الموارد على أطفالنا، ويحدونا الأمل أن يهب المجتمع الدولي لمساعدة كل المعنيين الذي يعترفون بمستقبل الأطفال، فيوفر لهم البيئة التمكينية لتحقيق التقدم من خلال توفير الفرصة والسلامة والمحبة والسلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة

أشكر رئيس وزراء سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ستيفنسن كنعغ، رئيس الوزراء ووزير المالية والعلاقات الخارجية والشؤون الداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا من المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى

بيان يلقبه فخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد عباس (فلسطين):** يسعدني سيادة الرئيس أن

أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية في هذه الدورة. وكلنا أمل أن تكمل أعمالكم وجهودكم بالنجاح التام. كما يسعدني أن أنقل من خلالكم تقديرنا واعتزازنا لسمو الشيخة هيا راشد آل خليفة لما قامت به من جهد كبير خلال فترة رئاستها للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وأود بهذه المناسبة أن أعبر عن ثقتنا الكاملة في دور الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، من منطلق مسؤوليتها التاريخية إزاء قضية فلسطين، إلى أن يتم حلها من جميع

المتاحة للبلدان النامية بدرجة كبيرة، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية، لمساعدتها على التكيف مع آثار تغير المناخ.

ومع أن إصلاح السياسات الاقتصادية والتجارية، من حيث المبدأ، يبشر بكثير من الأمل للبلدان النامية الصغيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يفهم أن نهج "نموذج واحد يناسب الجميع" غير مناسب وغير واقعي في الترتيبات التجارية ولن يؤدي لتقدم بشأن قضية التنمية الاقتصادية العالمية العادلة. وقد أدى هذا النهج، في كثير من الدول الصغيرة، إلى عكس مسار التقدم المحرز من خلال العمل الشاق والتضحية التي يقدمها سكانها.

وتتضح هذه الحقيقة كأوضح ما يكون في حالة سانت لوسيا وغيرها من البلدان الصغيرة المنتجة للموز والسكر في شرق منطقة البحر الكاريبي. فقد أدى التطبيق الأوسع لقواعد غير مناسبة إلى إحداث كثير من الألم بين صفوف ذات المجتمعات السكانية التي تجتهد مشقة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك تجدد سانت لوسيا نداءها من أجل تحديد مجموعة من القواعد التجارية بما المرونة الكافية لأن تراعي شواغل الدول الصغيرة، وتساعدنا على تعزيز التنمية الاقتصادية، وإيجاد الفرص لشعبها، وبالتالي، لتساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه.

أخيرا، وبالتطلع إلى المستقبل، إن الأطفال هم المستقبل، وإن الفقر يلحق بهم الأذى بقدر غير متناسب، فيخل بصورة خطيرة بقدرتهم على الإبداع. وما لم نتمكن جميعا من الحفاظ على زخم التنمية الذي حققته الأجيال السابقة فإن مستقبل أطفالنا، بل ومجتمعاتنا، سيتصف بانعدام الأمن.

لذلك تتطلع سانت لوسيا إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المكرسة

ولكن هذه الصورة القائمة يجب ألا تُخفي عن أعيننا حقيقة أن الأمل لا يزال حيا. فإرادة الأغلبية الساحقة من شعوبنا، وبدعم من الأسرة الدولية، قادرة على التغلب على المصير المأساوي الذي تريد أن تدفعنا إليه قوى الاحتلال والتطرف والعدوان ومشعلو الحروب والإرهاب في منطقتنا.

هنالك قوى حية ومسؤولة في الشرق الأوسط تمثل ضمير شعوبها ورغبتها العميقة في التحرر والتقدم والديمقراطية. ورغم أن هذه القوة تعمل وتناضل في ظروف بالغة الصعوبة، فإن لديها تصميمًا كبيرًا وإرادة صلبة على تجاوز الأوضاع الراهنة، وعلى تأسيس مستقبل جديد للشرق الأوسط تنعم شعوبنا فيه بالحرية والمساواة.

لا ريب أن الدفاع عن الإسلام، دين الاعتدال والحجة والإحياء الإنساني، يقع على عاتق هذه القوة الحية في منطقتنا في وجه محاولات تشويه هذا الدين السماوي الحنيف أو تقديمه بصورة ظالمة وغريبة عن روحه وتعاليمه. فالإسلام دين التسامح ضد الإرهاب والقتل والاعتقال، ودين التنوير ضد الجهل والظلامية والتخلف، ودين الانفتاح على العالم ضد الانغلاق والتعصب. وينبغي أن نعمل كلنا معا حتى نحمي القيم الإنسانية المشتركة التي ندرك جميعا أنها تتعرض اليوم للانتهاك والاعتداء والتشويه، وأن نسعى إلى أوسع تفاهم إنساني بين الديانات والثقافات المختلفة، لأن محاولة نشر روح العداة بينها هو أخطر أساليب الإرهاب الدولي في وقتنا الحاضر. ومن هنا فإن حوار الثقافات والأديان والحضارات أمر ضروري في هذا العصر، خاصة وأن الحروب كلها، وبالذات الحروب العالمية، لم تكن حروبا بين الأديان والثقافات وإنما حروب مصالح.

إن هذا الواقع لا يشكّل سوى جزء واحد من الصورة، حيث أن إضاعة الفرصة تلو الفرصة لمعالجة قضايا شعوب المنطقة بشكل جدي والتوصل إلى حلول

جوانبها، حيث قامت - ولا تزال - خلال عقود طويلة، بالتأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبتأمين مختلف أشكال الدعم لشعبنا، في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ولا بد من الإشارة إلى العمل الكبير الذي قامت وتقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لحماية مستقبل أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وضمان الخدمات الرئيسة لهم، وكذلك إلى جهود المؤسسات الأخرى، سواء التي دافعت عن حقوق الإنسان الأساسية للمواطن الفلسطيني، أو ساندتنا في ميادين التعليم والثقافة، وفي النهوض بدور السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها والمساهمة في بناء مؤسساتنا الوطنية.

كما أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام السيد بان كي مون، الذي وضع قضية فلسطين على رأس أولويات عمله، والسعي إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في مقدمة اهتماماته، وأسهم معنا بشكل خلاق في إيجاد السبل التي يمكن أن تؤدي إلى انطلاقة عملية السلام من جديد.

إن المواجهات والحروب والصراعات التي تشهدها منطقتنا، والآثار الخطيرة والمأساوية التي تخلفها على شعوب المنطقة، أصبحت تشكل بؤرة التهديد الرئيسية للسلام العالمي بأسره، وتلح على ضمير الإنسانية جمعاء، وتتطلب سرعة تحرك المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأوضاع معالجة جذرية دون إبطاء أو تأخير. إن التجارب التي مررنا بها خلال السنوات والعقود الماضية أثبتت أن سياسة تأجيل حل قضايا الصراع الرئيسية في المنطقة أو معالجتها معالجة جزئية، لمجرد احتوائها فقط أو للتقليل من مخاطر انفجارها أو إدارتها، لم تؤد سوى إلى تعقيد الأوضاع أكثر فأكثر، بحيث أصبحت تنذر باشتعال حروب أهلية وإقليمية، وتساعد الإرهاب على النمو في مناخات ملائمة له، وعلى انتشاره ليصبح وللأسف ظاهرة عالمية.

ألم يحن الوقت كي تتوقف إسرائيل عن أعمال القتل والاختيال والتشريد وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والبيوت التي تجري يومياً؟

ألم يحن الوقت حتى يتمتع شعبنا بالحرية والاستقلال أسوة ببقية الشعوب في العالم ويبنى مستقبله السلمي جنباً إلى جنب مع جميع جيرانه، بما فيهم دولة إسرائيل؟

إنني آمل ألا أعود إلى هذا المنبر في عامنا المقبل لأطرح ذات الأسئلة، حيث لا يوجد اليوم ما يعيق توفير مقومات النجاح لاجتماع السلام المزمع عقده في المستقبل القريب، خاصة وأن الدول العربية الشقيقة تبدي من خلال مبادرة السلام العربية استعدادها الفعلي، لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، تستفيد منه وتجنّي ثماره كل الأطراف في المنطقة، عبر علاقات طبيعية وشاملة في حال انتهى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وقامت دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧. ومن هذا المنطلق، يأتي حرصنا على مضمون هذا الاجتماع المقترح وعلى دعوة الأطراف المعنية كافة.

دعوني أقول بصراحة، إنه لا يوجد سياسي أو قائد مسؤول، حريص على مصالح شعبه، إلا ويعرف جيداً ما هو الحل بيننا وبين جيراننا الإسرائيليين الذي يمكن له أن يتحقق ويدوم. وهذا الحل هو الذي تضمنته قراراتكم خلال الدورات المتعاقبة، ومبادرة الرئيس بوش في حل الدولتين، دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، وخطة خريطة الطريق التي تبلورت في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبادرة السلام العربية، وحصيلة المفاوضات والمشاريع والخطط التي طرحت من جانب أطراف عديدة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن. ولذا، أتوجه من هذا المنبر إلى الحكومة الإسرائيلية، التي أجريت مع رئيس وزرائها السيد

جذرية وشاملة، وفي مقدمتها قضية فلسطين، يدفع شعبونا نحو هاوية اليأس والإحباط، ويجعلها فريسة سهلة لقوى الجهل والتعصب.

ألم يحن الوقت لاغتنام الفرصة التي تطل بوادرها اليوم بأن يتوجه المجتمع الدولي نحو إطلاق عملية السلام من جديد، وتحويل فكرة الاجتماع الدولي التي تحظى بتأييد كاسح ليس داخل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، وإنما على نطاق عالمي واسع، إلى بداية جدية لمفاوضات تقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع عام ١٩٦٧ لأرضنا الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وتحقيق رؤية الدولتين؟

ألم يحن الوقت لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين وإنهاء حالة العذاب والمعاناة التي ما زالوا يعيشونها منذ ستة عقود، حلاً عادلاً ومتفقاً عليه وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)؟

ألم يحن الوقت لإنهاء سياسة التوسع الاستيطاني وسلب أراضي الفلسطينيين تحت دعاوى متعددة وإقامة جدار العزل العنصري، وفرض الحصار وبناء الحواجز حول المدن والقرى والمخيمات، ومواصلة سياسة العقوبات الجماعية واحتجاز حرية أكثر من أحد عشر ألفاً وثلاثمائة أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، قضى بعضهم فيها ما يزيد على ربع قرن؟

ألم يحن الوقت لمدينة القدس أن تصبح مدينة سلام حقيقي لجميع المؤمنين من كل الديانات وأن تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن كافة الأعمال التي تستهدف تغيير طابع المدينة المقدسة، ومحاولة تهجير سكانها أو التضييق عليها والإساءة إلى المقدسات الدينية المسيحية والإسلامية فيها؟



والهيمنة من أية جهة جاءت، لن نسمح للمأساة أن تتكرر مرة أخرى أو لمحاولات التلاعب بمصيرنا الوطني أن تحقق أهدافها.

لقد جئت إلى هذا المنبر أحمل رسالة شعب أثننته جراح الاحتلال والتشريد والسجن والاستشهاد. ولكنه شعب مفعم بروح الكرامة الإنسانية، وبالإيمان بأن مستقبله سيكون من صنع يديه حتى لو كان ماضيه من صنع المتآمرين عليه وعلى حقوقه.

جئت أكرر كلمات زعيمنا الخالد ياسر عرفات، واثقاً من أن الغصن الأخضر، غصن السلام الذي لا يذبل ولا يموت لن يسقط من يدي. جئت أنقل ألم ومعاناة كل فلسطيني وفلسطينية، كل من سقط له شهيد أو جريح، وكل من ينتظر حرية أخ أو أب أو أخت أو أم أسيرة في السجن، وأولئك العالقين على الحدود العراقية السورية، وملايين الفلسطينيين على أرض وطنهم أو في مخيمات اللجوء، مؤكداً أن رسالة السلام التي أطلقها الأنبياء وأصحاب الرسالات من فوق أرضنا، ستظل شجرتها يانعة تنمو وتزدهر، وسيبقى صوت السلام في بلادنا أعلى من كل صوت. لذلك كله، دعونا نضع أيدينا معا ونندفع إلى السير على طريق السلام المضيء بدون حسابات ضيقة أو مصالح آنية محدودة الأجل.

وفي الختام، اسمحوا لي من هنا، من على منبر الأمم المتحدة، أن أحاطب شعبنا الفلسطيني في الوطن وفي المهجر. أقول لهم إن فرصة هامة تلوح في الأفق فدعونا معا متحدّين لنحوّنها إلى حقيقة تعيد لشعبنا حقوقه الوطنية المشروعة ونحقق السلام الذي ننشده والازدهار والاستقرار الذي يستحقه شعبنا الصامد الصابر.

ولا بد لنا أخيراً أن نسعى لكي يشمل السلام شعوباً تعاني وتنزف يوماً، مثل شعب العراق الشقيق، وشعوباً تستحق الحياة الآمنة والمستقرة في إطار الديمقراطية

إيهود أولمرت محادثات وحوارات معمقة وهامة، حتى نكسر دوامة إضاعة الفرص، وحتى نجعل فرصة المؤتمر الدولي العتيد حقيقية وجوهرية، وأن نتقدم إلى هذا المؤتمر معا وبيدنا أسس واضحة ومفصلة وواقعية لحل كل قضايا الوضع النهائي وخاصة القدس والحدود واللجئين والمياه والأمن وسواها من القضايا الجوهرية.

ومن على هذا المنبر، أؤكد مجدداً استعداد شعبنا الكامل للانخراط في عملية سلام حقيقية تقود إلى اتفاق شامل وتام حول جميع قضايا الوضع النهائي. وسنعرض، بطبيعة الحال، هذا الاتفاق كما وعدنا على استفتاء شعبي يشمل كل شعبنا الفلسطيني، بكل فئاته وتجمعاته حتى يعطي رأيه وقراره إزاء ما يتم التوصل إليه، وحتى نحمي بذلك السلام، حماية تامة واستراتيجية.

وأؤكد كذلك على أننا سنواصل معالجة العمل الانقلابي الذي حصل في قطاع غزة وفق ما ينص عليه نظامنا الأساسي وقوانيننا، وبما يحمي الديمقراطية في بلادنا من مغامرات أية فئة أو مجموعة تريد أن تفرض سيطرتها أو أفكارها الظلامية الخاصة بالقوة وعبر اللجوء إلى التمرد المسلح. ويخطئ خطأ فادحاً من يظن أن شعبنا الذي قدّم طوال عشرات السنين طوابير الشهداء والجرحى والأسرى في سبيل الحرية والاستقلال ومن أجل بناء وطن حر ومزدهر وديمقراطي يمكن أن ينساق وراء من يريد أن يفرض عليه بالقوة المسلحة نظاماً ومجتمعاً مغلقاً ومتخلفاً ومن لون واحد.

لقد حاول البعض في الماضي تحويل قضية فلسطين إلى ورقة تستعمل في سبيل خدمة مصالح إقليمية أو لتحقيق أهداف توسعية أو الترويج لأفكار وأيديولوجيات خاصة، بدون النظر إلى مصالح شعب فلسطين الحقيقية. ولكننا نحن الذين ناضلنا وأعطينا عمرنا كله من أجل استقلال قرارنا الوطني، وحماية مصالح شعبنا وحقوقه، ورفض الاحتلال

مثل شعب لبنان العزيز. دعونا نبني عالماً متعاوناً، قائماً على احترام الحياة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. أشكر أعضاء هذه المنظمة الدولية على دعمهم ومواقفهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

---